تطبيق
أجندة ٢٠٣٠
الفرص والتحديات
في تونس

المرصد التونسي للاقتصاد

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

©2017

تحليل السياق

إن أجندة 2030 أو أهداف التنمية المستدامة[1] تتبع الأهداف الإنمائية للألفية[2] والتي هي كناية عن أهداف وضعتها منظمة الأمم المتحدة ووقعها 189 دولة كانت أعضاء في ذلك الحين[3]. فيما وصلت الأهداف الإنمائية للألفية إلى نهايتها في العام 2015، تم وضع أجندة 2030 أو ما يعرف أيضاً بأجندة ما بعد 2015 ووقعت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل أن تغطي الفترة الممتدة ما بين 2015 و2030. أما التغيير الأساسي فهو أننا توجهنا من الأهداف الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة.

يصوّر تقرير الأمم المتحدة الأخير حول الأهداف الإنمائية للألفية تباين في السياق والمعطيات. لقد تمّ تحديد فجوات مهمة وبخاصة لجهة الفروقات بين المناطق والبلدان. تتمثّل العيوب الأساسية المذكورة في تقرير العام 2015 عن الأهداف الإنمائية للألفية بعدم المساواة بين الجنسين، الفجوات بين الأقل فقراً والأكثر ثراءً، والفروقات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية كما والتغيير المناخي والتدهور البيئي الذي يقوّض التقدّم الذي تم تحقيقه، واقع أن الفقراء هم الأكثر عرضةً والنزاعات التي تشكّل التهديد الأكبر للتنمية البشرية بالإضافة إلى الفقر الذي لا يزال يطال ملايين الأشخاص الذين ما زالوا يعيشون في الجوع من دون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. قدّمت اللجنة العليا في الأمم المتحدة تقريرها في العام 2013 واعترفت بأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن فعّالة في الوصول إلى المجتمعات المقصية تقليدياً من الحياة الاقتصادية. لذلك، تم الاتفاق على وجوب معالجة أجندة ما بعد 2015 «للفقر المدقع والتحديات البيئية الملحّة بما في ذلك التغيير المناخي، بشكل متزامن» والوصول إلى الشعوب التي لطالما كانت مهمّشة بهدف رئيسي يتمثّل بمعالجة جذور الفقر المدقع وليس فقط عوارضه.

إن المشكلة الأكبر بنظر المراقبين لجهة الأهداف الإنمائية للألفية هي «الإجراءات الغامضة وغير الديمقراطية» التي تمّ إصدارها في ظلها.[4] في الواقع، تمّت صياغة الأهداف الثمانية من قبل مجموعة محددة من البيروقراطيين الذين يمثلون عدّة منظمات متعددة الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، عانت الأهداف الإنمائية للألفية من عدم الترابط على عدّة مستويات، الأمر الذي جعل من تطبيقها أصعب، وزاد من حدّة العيوب الكثيرة التي كان يفترض بهذه الأهداف حلّها. المثال الأهم على هذا الأمر هو البحث عن الفروقات بين الدول والمناطق، وهو عيب لاحظته الأمم المتحدة بنفسها.

1 http://www.un.org/fr/millenniumgoals/beyond2015.shtml

2 http://www.undp.org/content/undp/fr/home/sdgoverview/mdg_goals.html

3 https://en.wikipedia.org/wiki/Millennium_Development_Goals

4 https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2014/the-impending-failure-of-the-sustainable-development-goals/

في الواقع، تضع الأجندة أهدافاً يجب تحقيقها بغض النظر عن اختلاف نقطة الانطلاق، الموارد المتوفرة والقدرة على التغيير.[5] بالإضافة إلى هذا العطل، لاحظ المراقبون عوائق متعلقة بتوفّر المعلومات ومصداقيتها كما والمؤشرات المشبوهة[6] المبنية على طرق غير مبررة وغياب مؤشرات التطبيق والمراقبة والمحاسبة.[7]

في العام 2012، أطلقت الأمم المتحدة بالتعاون مع المجتمع المدني الدولي لجنة الأمم المتحدة العليا لما بعد الـ2015 والتي تتألف من محادثات عالمية[8] متعلقة بأهداف ما بعد 2015. هدفت هذه الاستشارة العالمية إلى تغيير الطريقة غير الديمقراطية التي تمت عبرها صياغة الأهداف الإنمائية للألفية و»وضع أولويات الشعوب من بقاع الأرض كلها في الصف الأمامي والمساعدة على بناء رؤية يتم استخدامها مباشرةً من قبل الأمم المتحدة وقادة العالم بغية التخطيط لأجندة تنمية جديدة يتم إطلاقها في العام 2015»[9]

لقد حصلت تغييرات عديدة لجهة أجندة 2030 بدءاً بمكافحة الفقر المدقع وصولاً إلى مكافحة الفقر بكل أنواعه، لقد تمّت معالجة موضوع عدم المساواة بين البلدان، الفروقات في نقطة الانطلاق، وتم أخذ القدرات والأولويات الوطنية في الاعتبار كما وتمّت إضافة هدف متعلّق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.[10]

بالرغم من الجهود المبذولة من أجل جعل أجندة 2030 أكثر فعالية في تحقيق التنمية المستدامة والتقليص من أوجه عدم المساواة، اعتُبرت غير خالية من التضاربات[11] وتم لحظ العديد من العيوب فيها. يكمن التحدي الكبير في نموذج التنمية عينه الذي يعتمد على «النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي بغضّ النظر عن مصادره وأهدافه وبعيداً عن أسس التنمية العادلة والشاملة»[12]. على سبيل المثال، توصي أجندة 2030 بالشراكة العامة - الخاصة كأداة لتأمين الاستثمارات في البنية التحتية. ما زالت هذه الصيغة موضوع جدال[13] وأدّت إلى نتائج سيئة جداً في بعض البلدان في الماضي، ويعتبر العديد من الناس بأنها لا تنجح ببساطة.[14]

5 https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2014/the-impending-failure-of-the-sustainable-development-goals/

6 https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2014/the-impending-failure-of-the-sustainable-development-goals/

7 https://www.ethicsandinternationalaffairs.org/2014/the-impending-failure-of-the-sustainable-development-goals/

8 http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/MDGs/Global_Conversation_Begins/

9 http://www.beyond2015.org/world-we-want-2015-web-platform

10 http://www.annd.org/data/file/files/outcome%20doc%20WEB.pdf

11 https://www.reflectiongroup.org/sites/default/files/Reflection%20Group%202030%20Strategy%20Document.pdf

12 http://www.annd.org/data/file/files/outcome%20doc%20WEB.pdf

13 http://economie-tunisie.org/fr/observatoire/analysiseconomics/projet-loi-ppp-tunisie

14 https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2288desa-workingpaper148.pdf

بالإضافة إلى نموذج التنمية، ما زالت هناك تحديات أخرى متعلقة بالتطبيق. من ضمنها، واقع أن الأجندة ليست ملزمة وأنها تقدّم للحكومات خطوطاً توجيهية لا غير. يبقى التنفيذ رهن حسن نية الحكومات وأولوياتها الخاصة. كما ويضاف إلى ذلك، مشكلة الشراكات التي لم يتم تحديدها بشكل مفصّل ودورها ومسؤولياتها وآلياتها[15]. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض المسؤوليات وإضعاف إمكانيات المحاسبة»[16]

بالإضافة إلى التحديات العالمية المذكورة آنفاً، تظهر بعض التحديات الإقليمية أيضاً، خاصة بالدول العربية والتي يمكنها أن تعيق تطبيق أهداف التنمية المستدامة. من ضمنها عدم الاستقرار والنزاعات والنزوح والتهجير والحركات الديموغرافية وعدم المساواة الاجتماعية والأزمات الاقتصادية والدين العام الكبير.[17]

تواجه تونس أيضاً هذه التحديات حيث إن الدين الكبير والنقص في الموارد الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي قد تعيق تطبيق هذه الأهداف. أحد التحديات الأخرى التي ستواجه الدول النامية بشكل عام وتونس بشكل خاص هو مشكلة الموارد المحدودة لتطبيق أهداف التنمية المستدامة وعدم الاستقرار السياسي الذي قد يعيق استمرارية الالتزام بالأجندة. بالفعل، يعزى إلى الأزمة الاقتصادية ونقص موارد التمويل غالباً عدم قدرة الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنمائية.

في الواقع، إن تبني تونس أجندة 2030 قد حصل ضمن سياق اقتصادي وسياسي معيّن

لقد اختبرت تونس لمدة خمسة أعوام مرحلة انتقالية تميّزت بإنشاء نموذج سياسي جديد يتمتّع بتوزيع جديد للقوى. في كانون الثاني/يناير 2014، اعتمدت الجمعية الدستورية المنتخبة في العام 2011 والمسؤولة عن صياغة دستور جديد، الدستور الذي أسس الجمهورية الثانية. إن اعتماد الدستور الجديد وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تبعته في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2014 اختتمت المرحلة الأولى من الانتقال السياسي. إن هذا الدستور الذي تمت صياغته بالتراضي يضع أسس الدولة الديموقراطية. فهو يضمن الحقوق والحريات للتونسيين ويقوّي فصل السلطات ويدعم لامركزية المؤسسات ومبادئ المشاركة الديمقراطية كما ويدخل آليات المراقبة للمواطنين والمؤسسات. فقد انتقلت تونس من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة إنشاء مؤسسات جديدة وجهات سياسية جديدة وتطبيق مبادئ وقوانين دستوية جديدة بفضل مجموعة مختلفة من الإصلاحات وبخاصة إصلاح الحكم وتطبيق مبدأ اللامركزية والانتخابات البلدية مع توزيع مختلف للسلطات بين الوسط والأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم تونس بتطبيق الهيئات الدستورية التي استحدثها الدستور الجديد لمعالجة الأعطال الأساسية الناتجة عن عقود من الديكتاتورية كالهيئة المستقلة العليا للانتخابات، اقتراح حقوق الإنسان، اقتراح الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، اقتراح التنمية المستدامة وحماية الأجيال الصاعدة. لقد استعادت تونس إلى حد ما الاستقرار السياسي وهي توحده عبر الوساطة والحوار الذي لعب المجتمع المدني فيه دوراً كبيراً.

بالنسبة إلى الأوجه الاقتصادية، منذ اندلاع الثورة، تميّزت الأعوام الخمسة المنصرمة بتدخل العديد من المؤسسات المالية الدولية وبخاصة ضمن إطار شراكة دوفيل. تمّ وضع خطة إصلاحية اقتصادية واسعة من أجل دعم الاقتصاد التونسي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى جانب لاعبين آخرين (بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة السبع وبلدان الخليج...). لقد تمّ تقديم قروض ومنح عديدة لتونس مقابل إصلاحات نيوليبرالية كبيرة. في إطار شراكة دوفيل، بعد توقيع اتفاقية جانبية مع صندوق النقد الدولي في حزيران/يونيو 2013، وقّعت تونس اتفاقيةً أخرى مع صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2016 (اتفاق الاستعداد الائتماني، تسهيل الصندوق الممدد) لمدة أربع سنوات (2016-2019)

إلا أنه بالرغم من إطلاق إصلاحات اقتصادية عديدة، لا يبدو أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي يتحسّن. فقد أخذت التظاهرات والتحركات الاجتماعية حيزاً كبيراً في المرحلة الانتقالية للتعبير عن عدم رضى الشعب الذي طالب بالوظائف وبتحسين الخدمات العامة والبنية التحتية وتقليص التفاوتات وصياغة سياسات خاصة بالمناطق المهمشة. استهدفت بعض حركات التعبئة الواسعة والمسيّسة مواضيع كالفساد وسوء إدارة المال العام أو غياب الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية. بشكل عام، لم يترافق الاستقرار السياسي مع الاستقرار الاجتماعي..

من جهة أخرى، ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل حاد، كما وازداد الفساد وإستمرّ الاقتصاد السري بالتوسّع. بالموازاة مع ذلك، تظهر المؤشرات الاقتصادية الأساسية ارتفاعاً مقلقاً في معدّل الدين (63٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وانخفاضاً حاداً في النمو وازدياد العجز في الموازنة وارتفاع عجز ميزان التجارة واختلالاً مقلقاً في التوازن المالي. لا تبشّر التوقعات بالخير على المدى القصير. فمع نهاية العام 2017 تنتهي فترة السماح بالنسبة للعديد من الاعتمادات ويتم تجميد التوظيف في القطاع العام كما وأن العديد من المصارف والمؤسسات العامة هي في الواجهة. يتدهور الوضع الاقتصادي بحدة ويهدد بذلك التوازن السياسي الهش.

استفاد المجتمع التونسي المدني خلال الأعوام الخمسة المنصرمة من حيوية مميزة توّجتها جائزة نوبل للسلام التي منحت للرباعي الاتحاد العام التونسي للشغل وأوتيك

15 http://www.annd.org/data/file/files/outcome%20doc%20WEB.pdf

16 http://www.annd.org/data/file/files/outcome%20doc%20WEB.pdf

17 http://www.annd.org/data/file/files/outcome%20doc%20WEB.pdf

وعصبة حقوق الإنسان ونقابة المحامين. تعمل منظمات المجتمع المدني تحت شعارات مختلفة وأشكال متعددة: النقابات والاتحادات ومراكز البحوث والتحركات المجتمعية ألخ. وتشكّل حالياً عنصراً أساسياً على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتمتّع بأدوار مختلفة على مستويات متعددة تتراوح بين زيادة التوعية وصولاً إلى الرقابة عبر المشاركة في التنمية ومعارضة السلطة. إلا أن قوة المجتمع المدني المتزايدة هذه تبقى معتمدةً على الإطار التشريعي والسياسي الهش في منطقة حيث يمكن طمس الحريات المؤقتة في أي وقت عبر خطر العودة الاستبدادية والسياسات التقشفية القاسية.

في هذا السياق، تواجه تونس تحديات كثيرة لتطبيق أهداف أجندة 2030.

1- ما هو الإطار المؤسساتي /هيكلية الحوكمة التي تتعاطى مع تطبيق أجندة 2030 في بلدك (الوزارة، اللجنة)؟

على الموقع الإلكتروني، أفادت وزارة الخارجية التونسية18 أنه بعد المساهمة في صياغة أجندة 2030، وبما أنّ تونس قد صادقت الآن على أهداف التنمية المستدامة بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2016 في نيويورك، ستعمل تونس على إدخال الأهداف في خطتها التنموية الممتدة على خمس سنوات.

إن الخطة التنموية الممتدة على خمس سنوات19 هي وثيقة تخطيط اقتصادي وضعتها وزارة التنمية والتعاون الدولي20 تحدد أهداف التنمية للفترة الممتدة بين 2016 و2020.

إن العامل الأساسي الذي يتعاطى بتطبيق الخطة في تونس هو وزارة التنمية والتعاون الدولي. فعلى موقعها الإلكتروني، يمكن أن نجد وصفاً موجزاً عن مبادرة «أي تونس نريد»21 وهي فكرة مقاربة من قبل وزارة المالية22 لجهة الاستشارة الوطنية عن أجندة 2030 تحضيراً لمشاركة تونس في وضع الأجندة وبعض الروابط الأخرى المتعلّقة بالاستشارة الوطنية.

يشكّل خيار الوزارة المسؤولة عن تطبيق أهداف التنمية المستدامة موضوع تساؤل. إن الوزارة (من خلال مهماتها التاريخية) المسؤولة عن علاقات تونس مع شركائها الدوليين والممولين والمسؤولة عن إدارة الاستثمارات، لا تعتبر اللاعب الأفضل لتطبيق أجندة واسعة ومتنوّعة كأجندة 2030.

بالإضافة إلى ذلك، إن اختيار الطرف الحكومي المسؤول عن تطبيق أهداف التنمية المستدامة يجب ألاّ يكون محدوداً بوزارة معيّنة. لكان من الأفضل إنشاء لجنة بين الوزارات تسمح بالتنسيق وبتقوية العمل الحكومي بغية تطبيق أجندة 2030.

بالإضافة إلى اختيار وزارة التنمية والتعاون الدولي لتطبيق أجندة 2030، يمكن لنقطة الالتقاء الضعيفة بين خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات وأهداف التنمية المستدامة أن تجعل من أجندة 2030 عرضاً بيانياً للحكومة التونسية التي ستستخدمه بغية إرضاء المجتمع الدولي على حساب السياسة التنموية المتماشية فعلاً مع أهداف التنمية المستدامة.

18 http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=437

19 http://www.mdci.gov.tn/images/consultant/Note_d_Orientation_2016_2020.pdf

20 http://www.mdci.gov.tn/

21 https://tunisiawewant.wordpress.com/

22 http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/odd/Note%20conceptuelle%20agenda%202015%20Fr.pdf

إن خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات المعروضة كبديل عن الخطة التنموية تعرض الإصلاحات الآتية:

الجدول 1: مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المقدّمة من قبل وزارة التنمية والتعاون الدولي في إطار خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات

مجموعة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

Réforme de la sécurité	إصلاح الأمن
Réforme de la justice	إصلاح العدالة
Réforme de la formation professionnelle	إصلاح التدريب المهني
Réforme de l'administration	إصلاح الإدارة
Réforme des entreprisespubliques	إصلاح المؤسسات العامة
Réforme de l'emploi	إصلاح التوظيف
Réforme de l'enseignementsupérieur	إصلاح التعليم العالي
Réforme de l'education	إصلاح التعليم
Partenariat public privé	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
Caisse de compensation	صندوق التعويضات
Caisses de retraite	صناديق التقاعد
Code des douanes	قانون الجمارك
Code des investissements	قانون الاستثمارات
Marchéspubliques	الأسواق العامة
Loibancaire	القانون المصرفي
Réformefiscale	الإصلاح المالي
Code des changes	قانون الصرف
Réformessectorielles	الإصلاحات القطاعية
Système de santé	النظام الصحي

المصدر: وزارة التنمية والتعاون الدولي

في ملاحظة موجزة عن خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات المنشورة على الموقع الرسمي لوزارة التنمية والتعاون الدولي، تدّعي الوزارة الاعتماد على مقاربة مشاركة لصياغة الخطة. تمّرسم الخطة في 31 تموز/يوليو 2015 على المستوى الإقليمي وفي 9 أيلول/سبتمبر من العام عينه على المستوى القطاعي. وتمّ اتّباع ثلاث مراحل لإتمام الخطة:

- مرحلة أولى للتشخيص تمّ اختتامها في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

- مرحلة ثانية لتطوير الرؤية الاستراتيجية تم اختتامها في 19 كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

- ومرحلة نهائية لصياغة الإصلاحات والبرامج والمشاريع تم اختتامها في 15 آذار/مارس 2016.

تمّ عقد أقل من 450 لجنة بقليل من ضمنها 292 لجنة إقليمية ومحلية تتضمّن 20 ألف مشارك و150 لجنة قطاعية وفرعية قطاعية تتضمّن 6 آلاف مشارك على هوامش عمل تطوير الخطة.

كان هدف اللجان إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين من أجل تحقيق الإصلاحات المناسبة المذكورة آنفاً. إلا أن الاعتماد على مقاربة المشاركة بناءً فقط على عدد اللجان أو الأشخاص المشاركين هو أمر بغاية التبسيط. تتطلب مقاربة المشاركة أيضاً الشفافية في ما يتعلّق بإدماج مساهمة لاعبي المجتمع المدني المعنيين بتطوير هذه الإصلاحات. في

الواقع، إن خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات هي بعيدة كل البعد عن الإجماع في المجتمع المدني بالرغم من أهمية المواضيع التي تشملها، إلا أنها ولّدت على المستوى الوطني عدداً ضئيلاً من الحوارات التي غطاها الإعلام. لذلك، بالرغم من اعتماد مقاربة تشارك، لم تستطع هذه المقاربة تحقيق أهدافها حتى يتمكّن المجتمع المدني والمواطنون من امتلاك خطة التنمية المقترحة وأهداف التنمية المستدامة التي من المفترض بها أن تشملها.

بالرغم من كون وزارة التنمية والتعاون الاقتصادي هي اللاعب الحكومي الأساسي المسؤول عن وضع وتنفيذ الخطة، إلا أن هناك العديد من اللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين الذي يؤدون دور الشركاء في تطبيق الخطة الممتدة على خمس سنوات وبالتالي تطبيق أجندة 2030.

في الصفحات 30 إلى 33 من الخطة، بعنوان «تحديد أدوار اللاعبين المتعددين»، تنصّ الخطة على وجود ثلاثة لاعبين مختلفين يجب أن يكونوا شركاء في تطبيق أهداف الخطة التنموية. اللاعب الأوّل هو الحكومة والتي يقال إنها تتمتّع بدور استراتيجي لجهة تقليص الفوارق الاجتماعية والتعامل مع الفقر والتهميش والإقصاء. لذا فالدولة مسؤولة عن تعزيز قدرة الموارد البشرية وتحسين الأوضاع المعيشية عبر تأمين خدمات في مجالات التعليم والتدريب المهني والصحة والسلع العامة والبنية التحتية الأساسية. كما وأن الدولة مسؤولة عن وضع إدارة السياسات العامة الإقليمية وتأمين البنية التحتية التي تعزز الاستثمار. أخيراً، تعتبر الدولة مسؤولة عن إنشاء شراكات مع القطاع الخاص من أجل زيادة فعالية وشفافية السياسات والبرامج والمشاريع العامة.

بالرغم من أن دور الدولة يمكن ويجب أن يكون أكثر أهمية، إلاّ أن الحد من مجال سياستها بالأخذ في الاعتبار زيادة الدين وعجز الموازنة يقلّص بشكل كبير عملها كما هو مذكور في البيان التوجيهي للخطة. لذا فالحكومة تنسحب تدريجياً سامحةً للقطاع الخاص بلعب دور أكثر أهمية.

أما الشريك الثاني في تطبيق الخطة فهو القطاع الخاص. يتمثّل دوره في الخطة بالاستثمار وخلق فرص عمل وثروات مبدئياً بالإضافة إلى تحقيق مركز جيّد في الأسواق المحلية والدولية كما وتعزيز مشاركته في نشاطات وقطاعات ذات قيمة مضافة. تشير الخطة أيضاً إلى أنه من أجل المساهمة في نجاح القطاع بإنجاز دوره، يجب على الحكومة تأمين المحفزات اللازمة عبر إصلاح الإدارة. تنصّ الخطة على أن القطاع الخاص هو مسؤول أيضاً عن تطوير حوارات وشراكات تهدف إلى تحسين كل العلاقات المهنية ضمن المؤسسات الخاصة وبالتالي المساهمة في السلام الاجتماعي.

وفقاً للخطة، فإن الشريك الثالث هو القطاع الثالث23 الذي سيكون مسؤولاً عن تقوية ثقافة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. تشدد الخطة على ضرورة تحضير الشروط الأساسية كإطار العمل التشريعي والمؤسساتي والمحفزات الخاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كي يصبح جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والخطط الوطنية. في هذا السياق، يقال إن النسيج الترابطي يؤدي دوراً مهماً في مرافقة الغليان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده البلاد منذ الثورة. إلا أنه لم يتم تفسير آليات وأشكال هذه المشاركة العينية بعد. كما وأن تعريف ما يسمى «بالقطاع الثالث» و»الاقتصاد الاجتماعي والتضامني» ليس واضحاً في الخطة.

2- ما هي المبادرات التي يتم اعتمادها من أجل تطبيق أجندة 2030 في بلادك؟

حتى الآن، تم اتخاذ المبادرات الرئيسية التالية في تونس من أجل تطبيق أجندة 2030: تضمين أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي عبر إدخال الأهداف في خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات والصادرة عن وزارة التنمية والتعاون الدولي. تم نشر بيان الخطة في شهر أيلول/سبتمبر 24.2015

في 25 أيار/مايو 2016، وكّلت وزارة التنمية والتعاون الدولي تحالفاً دولياً للعمل على مهمة تعزيز خطة التنمية 2016-2017 والمساعدة في تنظيم مؤتمر دولي حول الاستثمار سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 25.2016

في 28 حزيران/يونيو 2016، عرض وزير التمنية والتعاون الدولي ياسين ابراهيم الخطة على سفراء الاتحاد الأوروبي وشددّ على أن تونس تعتمد على قدراتها الخاصة كما وعلى دعم الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف.[26]

من المهم أن نضع بيان المنظمة الاستراتيجي حول خطة 2016-2020 الممتدة على خمس سنوات في سياقه الوطني. هذه الخطة التي تم نشر عناوينها العريضة من قبل وزارة التنمية والتعاون الدولي في شهر أيلول/سبتمبر 2015.

في الواقع، تعتبر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية كلها المذكورة في الجدول 1 هي الإصلاحات المشترطة للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية وبخاصة قرض صندوق النقد الدولي منذ العام 2011 والتي تم اعتماد بعضها كقانون الاستثمار وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون استقلالية البنك المركزي وغيرها

23 تشير الحكومة إلى المجتمع المدني عبر استخدام عبارة «القطاع الثالث»

24 http://www.leaders.com.tn/article/17931-tunisie-telechargez-la-version-finale-de-la-note-d-orientation-du-plan-de-developpement-2016-2020

25 http://www.mdci.gov.tn/index.php/2012-04-18-14-10-28/actualites/387-signature-de-l-accord-de-promotion-du-plan-quinquennal-2016-2020-et-l-organisation-de-la-conference-internationale

26 http://www.mdci.gov.tn/index.php/2012-04-18-14-10-28/actualites/398-yassine-brahim-presente-les-objectifs-les-reformes-et-les-projets-du-plan-aux-ambassadeurs-de-l-ue

لقد طلبت الحكومة التونسية مساعدةً مالية من صندوق النقد الدولي، منحت لها في حزيران/يونيو 2013 ضمن اتفاق استعداد ائتماني. تمّت الموافقة على اتفاق الاستعداد الائتماني من قبل صندوق النقد الدولي بمقابل إصلاحات اقتصادية تعهّدت الحكومة بإجرائها. نظراً لاستحقاقات التسديد العالية بسبب عدّة قروض من المؤسسات المالية الدولية منذ العام 2011 والتي انتهت مهلة سماحها في العامين 2016-2017، طلبت الحكومة مساعدةً مالية ثانية من صندوق النقد الدولي في أيار/مايو 2016. بعيد اعتماد البرلمان التونسي قانون استقلالية البنك المركزي، وقانون الإفلاس والقانون المصرفي في نيسان/أبريل 2016، والتي هي الشروط المسبقة للتفاوض على القروض. منح صندوق النقد الدولي الحكومة تسهيل الصندوق الممدد. تعهّدت الحكومة بإطلاق إصلاحات موجعة والتي تعتبر شروطاً أساسيةً مقابل تسهيل الصندوق الممدد.

الجدول 2: تدخلات صندوق النقد الدولي في تونس منذ العام 1964

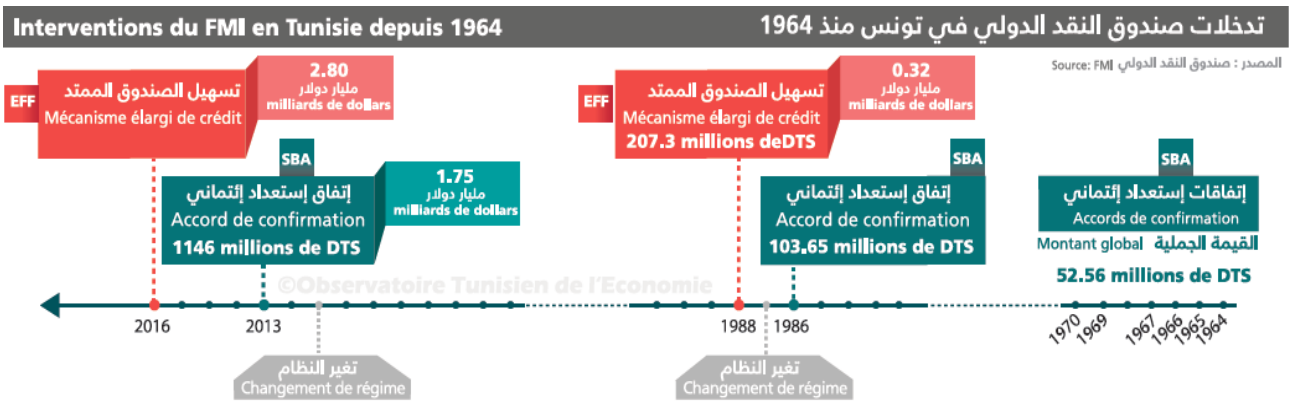

المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد

يمكننا تلخيص الفروقات الأساسية بين اتفاق الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد كالآتي:

الجدول 3: الفروقات الأساسية بين اتفاق الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد

	Extended Fund Facility(EFF)	Stand-by agreement
مشكلة توازن الدفعات	على المدى المتوسط	على المدى القريب
فترة التسديد	بين 4 سنوات ونصف و10 سنوات	بين 3 سنوات وربع و5 سنوات
مدة السحب	4 سنوات كحد أقصى	بين سنة واحدة وسنتين ونصف
الإصلاحات الهيكلية	إصلاحات عميقة وتوجيه طويل الأمد	إصلاحات كبيرة ومحددة

المصدر: موقع صندوق النقد الدولي الإلكتروني

إن الفرق الأساسي هو طلب الدولة لتسهيل الصندوق الممدد من أجل إلزام نفسها بخطة تعديل استراتيجية مع إصلاحات أعمق وطويلة الأمد على مدّة 4 سنوات أي من العام 2016 حتى العام 2020 بالإضافة إلى الخطة الممتدة على خمس سنوات:

«يمكن أن يساعد صندوق النقد الدولي في عملية التصحيح المطلوبة من خلال «تسهيل الصندوق الممدد". مقارنة بالمساعدة التي تقدم بمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني، تتميز المساعدة من خلال التسهيل الممدد بوجود برنامج يغطي فترة أطول (...) وفي ظل اتفاق التسهيل الممدد، يتوقع أن تتسم هذه الالتزامات، بما فيها الشرطية المصاحبة لكل اتفاق، بتركيزها القوي على الإصلاحات الهيكلية التي تعالج جوانب الضعف المؤسسية أو الاقتصادية، بالإضافة إلى السياسات التي تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.»[27]

عندما نتعمّق أكثر في الإصلاحات التي التزمت بها الحكومة التونسية عبر خطاب النوايا الذي أرسلته إلى صندوق النقد الدولي في شهر أيار/مايو 2016، نجد من الواضح أن الإصلاحات الاستراتيجية هي مماثلة للإصلاحات التي تعهّدت الحكومة

27 http://www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/20/56/Extended-Fund-Facility

بتحقيقها ضمن إطار عمل الخطة الممتدة على خمس سنوات 2016-2020. فصّلت الحكومة التونسية كذلك الأمر الخطوات التي تتمتّع بأولوية التنفيذ قبل شهر كانون الأول/ديسمبر 2016 في خطاب النوايا. تتضمّن هذه الخطوات قانون المصارف، إصلاح المؤسسات العامة، الإصلاح الضريبي، وبشكل خاص التركيز على إصلاحات القطاع الخاص كقانون الاستثمار وقانون الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والتي تشكّل جزءاً من تعزيز إطار العمل القانوني الجديد للاستثمارعبرالمؤتمر حول الاستثمار.

الجدول 2: تونس: الإجراءات المسبقة المقترحة والمؤشرات الاستراتيجية		
الإجراءات المسبقة	**الهدف**	
موافقة مجالس إدارة المصارف على الخطط التجارية المحدّثة للمصارف الرسمية الثلاثة	استقرار القطاع المالي	
اعتماد ممثلي جمعية الشعب لقانون استقلالية المصرف المركزي والقانون المصرفي وقانون الإفلاس بالتماشي مع الممارسات الدولية الحسنة	تأمين استقرار القطاع المالي وتحديث الأنظمة النقدية ودعم التنمية الشاملة واستحداث فرص العمل	
اعتماد مجلس الوزراء لاستراتيجية إصلاح ضريبي شاملة بالتماشي مع مبادئ العدل والفعالية المتفّق عليها مع طاقم صندوق النقد الدولي	استدامة وعدل ماليين	
المؤشرات الاستراتيجية المقترحة	**الهدف**	**التاريخ**
أ. إصلاح القطاع المالي		
موافقة مجلس إدارة المصارف العامة (البنك التونسي، بنك الإسكان، البنك الوطني الفلاحي) على عقود الأداء بالتماشي مع خططها لإعادة الهيكلية الجديدة	استقرار القطاع المالي	حزيران/يونيو 2016
زيادة غطاء معدلات الاقتراض، على الأقل مستوى عام 2009	استقرار القطاع المالي	كانون الأول/ديسمبر 2016
إستخدام منهجي لكتيّب المراقبة المبنية على المخاطرة الجديد من قبل المراقبين	استقرار القطاع المالي	كانون الأول/ديسمبر 2016
التدقيق في المصارف الخاصة السبعة الأكبر بالتماشي مع المعايير الفضلى ومع المساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي كما هو متفق عليه مع البنك المركزي التونسي	استقرار القطاع المالي	آذار/مارس 2017
ب. سياسة الموازنة وإصلاحات المؤسسات العامة		
موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية شاملة متعلقة بإصلاح الخدمة المدنية	استدامة وعدالة ماليتين	أيلول/سبتمبر 2016
توقيع عقود أداء للمؤسسات العامة الخمسة الأكبر	رقابة أفضل للمخاطر المالية	أيلول/سبتمبر 2016
إتمام المراجعة العملية لأربع وزارات (الصحة والتعليم والمال والبنية التحتية)	استدامة مالية وخدمات عامة عالية الجودة	كانون الأول/ديسمبر 2016
نشر قانون الموازنة الدستوري في الجريدة الرسمية	استدامة وعدالة ماليتين	كانون الأول/ديسمبر 2016
إنشاء وحدة كبيرة للمكلّفين تتضمّن مسؤولية رسمية عن الضريبة الأساسية ووظائف التطبيق (معالجة المردود وخدمات استشارية للمكلفين والتدقيق)	استدامة وعدالة ماليتين	كانون الأول/ديسمبر 2016
اعتماد استراتيجية دين على المدى المتوسط	استدامة الدين وتعميق الأسواق المالية	كانون الأول/ديسمبر 2016
ج. الإصلاحات القطاعية/تنمية القطاع الخاص		
اعتماد مراسيم تطبيق القانون الجديد المتعلّق بالمنافسة، قوانين الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وقانون الاستثمار الجديد	نمو شامل واستحداث وظائف	أيلول/سبتمبر 2016
إنشاء سلطة عالية مستقلة لمكافحة الفساد	حكم رشيد وعدالة	كانون الأول/ديسمبر 2016

المصدر: خطاب النوايا المرسل من تونس إلى صندوق النقد الدولي في شهر أيار/مايو 2016[28].

لذلك، في سياق النقلة الاقتصادية الحالية، تقوم الحكومة التونسية بتطبيق الإصلاحات التصحيحية الهيكلية المفروضة من قبل تسهيل الصندوق الممدد من خلال خطة الخمس سنوات.

في 25 أيار/مايو 2016، وكّلت وزارة التنمية والتعاون الدولي لجنة دوليةً لتنفيذ مهمة تعزيز خطة التنمية 2016-2020 وللمساعدة في تنظيم مؤتمر دولي حول الاستثمار سيعقد في تونس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

بعيداً عن التواصل والبروباغاندا الاعلامية التي رافقت مؤتمر «تونس 2020» يفيد القسم الأساسي من المبالغ التي تم الوعد بها خلال المؤتمر، القطاع العام بنسبة ٪46،2 مقارنة مع ٪30،34 للقطاع الخاص و٪23،44 للشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. إن ٪93،85 من المبلغ المخصص للقطاع العام يتم تمويله من قبل قروض قدّمها المانحون الدوليون مع اشتراط اتباع الخطة التصحيحية لصندوق النقد الدولي. لقد أكّد وزير التنمية والتعاون الدولي فاضل عبد الكافي هذا الأمر خلال المؤتمر. إن هذه الوعود هي رهينة شروط إصلاحات تسهيل الصندوق الممدد. من جهة أخرى، تحصل المناطق المهمشة على نسبة ٪24 فقط من مشاريع الاستثمار مقارنة بالشاطئ الشرقي[29] الذي يحصل على ٪76 . لذلك نستخلص بأن عدم المساواة بين المناطق سيستمرّ في التدهور.

تؤكّد خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات استمرارالسياسات النيوليبرالية وإجراءات التقشف التي حفّزت على الثورة والتي تعتبر نتائجها في البلدان بعيدةً جداً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3- العوائق الهيكلية؟ هل هناك أي تحديات ما بين المناطق متعلّقة بمقاربات السياسات الاقتصادية الاجتماعية في بلدك؟

إن أحد العوائق الاستراتيجية المهمة التي تواجه تطبيق أهداف التنمية المستدامة في سياسات تونس الوطنية هو تقليص مساحة سياسات الحكومة لجهة تطوير وتعريف السياسات العامة والاقتصادية بسبب المساعدة الدولية[30].

لا تعتبر تونس معفاة من ظاهرة تقليص المساحة السياسية لجهة خياراتها الاقتصادية وكان من الممكن ملاحظة هذا التوجّه في العام 1986 مع خطة التصحيح الاستراتيجي الأولى لصندوق النقد الدولي. ومنذ ذلك الحين، ازدادت قوته في العام 2011 عبر شراكة دوفيل.

تشكّل شراكة دوفيل التي نادراً ما نسمع عنها، حجر زاوية في السياسات الاقتصادية في تونس عبر المرحلة الانتقالية منذ أيار/مايو 2011. تستجيب للمنطق والتوجّه التاريخي عينه الذي بدأ منذ خطة التصحيح الاستراتيجي الأخيرة في العام 1986 التي تهدف إلى تقوية وتعميق تحرير الاقتصاد التونسي.

إن شراكة دوفيل هي اتفاق مكتوب بين عدّة مانحين تألّف في أيار/مايو 2011 لمواجهة الثورات في العالم العربي وبالتالي تنسيق تحركاتها ومصالحها لجهة الإصلاحات والاشتراطات. إنبثقت هذه الشراكة عن قمّة الثمانية المنعقدة في دوفيل في 26 و27 أيار/مايو 2011. خلال ذلك الاجتماع، قرّرت الدول المشاركة في قمّة الثماني الاستجابة للدول العربية الثائرة عبر هذه الشراكة التي تتألّف من تحالف لدول قمة الثماني أي تركيا ودول الخليج بالإضافة إلى مؤسسات مالية دولية بغية تسهيل حصول البلدان العربية في حالة الانتقال، على قروض (قروض للمشاريع ودعم الموازنة) (تونس، المغرب، الأردن، اليمن، مصر) مقابل تطبيق مجموعة من الإصلاحات النيوليبرالية والمؤسساتية في بلدها[31].

ترتبط هذه القروض بشروط كثيرة ومتعلّقة بالركائز الخمس الآتية من بين أمور أخرى:

-إصلاحات البيئة المؤسساتية والحوكمة

- بناء القدرات وتطوير المجتمع المدني

- إصلاحات في التعليم/التدريب المهني

- السياسات الاقتصادية (السياسات المالية، سياسات سعر الصرف، السياسات النقدية، سياسات التجارة والاستثمار)

- التكامل الإقليمي (اتفاقية التجارة الحرّة)

إن ظاهرة الاتحاد هذه التي تعتمد على التشديد على الإصلاحات المتعلّقة بالحكومة وتدريب النخبة كما واعتماد مبدأ «الملكية الوطنية» تبيّن إرادة أقوى لتحديد كيفية رسم السياسات وتصميمها وتطبيقها. يساهم هذا الوضع الجديد بتقليص هامش مناورة البلدان النامية وبخاصة تونس. من خلال ظاهرة اتحاد المانحين هذا، يمكن أن يؤدي تخلّي أي من المانحين الكبار (صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي) إلى نهاية التمويل.

---

29 http://nawaat.org/portail/2016/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-2020-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82/

30 جيهان شندول، شراكة دوفيل هي أساس السياسات الاقتصادية في تونس، أيلول/سبتمبر 2015 http://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/analysiseconomics/actes-conference-partenariat-deauville-politiques-economiques-tunisie

31 يضمّ هذا الاتحاد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا وبريطانيا العظمى والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا والكويت والإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى عدد كبير من المؤسسات الدولية كبنك التنمية الإفريقي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الاسلامي للاستثمار وتعاونية التمويل الدولية (عضو في البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي وصندوق أوبيك للتنمية الدولية والاقتصادية والبنك الدولي.

لذا فإن هذه الشروط الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى ظاهرة اتحاد المانحين قد ساهمت بشكل كبير بتضييق مساحة سياسة السلطات بطريقة تؤدّي إلى تقليص الخيارات بين أنواع مختلفة من السياسات والخيارات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها وفقاً للأهداف والمصالح الوطنية. لم تعد تملك تونس إمكانية التفاوض على عروض متعددة من المانحين بوجه هذا النوع من الاتحادات من أجل اختيار التمويل الأقل اشتراطاً والأكثر سهولةً لتنمية البلد. إن تقليص مساحة السياسات قد قلّصت أيضاً هامش المناورة لجهة خيارات السياسات الاقتصادية التي قد تحبّذ نمواً عادلاً أكثر وتخفف من أوجه عدم المساواة والفقر.

يتمثّل العائق الهيكلي الكبير الآخر، بالإضافة الى الاستدانة واشتراطات مؤسسات التمويل الدولي، بالتحويل التدريجي للقادة والنخبويين نحو «اتفاقية واشنطن» عبر التدريب واستخدام المساعدة التقنية لمؤسسات التمويل الدولي. أدّى بهم هذا الأمر إلى رؤية طريقة واحدة فقط لصياغة السياسات الاقتصادية وإبطال أي إرادة لعكس السياسات الاقتصادية بأي طريقة أخرى. تدفع المساعدة التقنية الحكومات إلى عدم اللجوء إلى الخبرات الوطنية المستقلّة التي تعتبر أفضل بالتجاوب مع مشاكل التنمية في البلاد.

إن تلطيف آثار دوامة الدين المنحرفة تتضمّن بشكل ضروري إصلاح نظام الضرائب من أجل زيادة المردود الضريبي والحدّ من استخدام الاستدانة. إن نظام الضرائب التونسي المليء بالاحتيال، يرتكز بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة التي يتحمّلها جميع المكلّفين بغض النظر عن قدراتهم في المساهمة وعلى ضرائب الدخل المفروضة على الطبقات المتوسطة والشعبية. إن نظام الضرائب التونسي يعتبر غير منصف وغير فعّال. من أجل زيادة المردودات الضريبية، يجب على الإصلاح الضريبي أن يتضمّن نظاماً ضريبياً عادلاً مبنياً على تدرّج الضريبة.

في هذا الاتجاه، من الضروري أولاً زيادة مردود ضريبة دخل الشركات عبر زيادة معدّل ضريبة دخل الشركات من جهة وعبر ترشيد فوائد الضرائب الممنوحة لفئات معينة من الشركات من جهة أخرى.

من الضروري أيضاً رفع المردود المنخفض لبعض فئات المكلّفين لتحقيق أهداف ضريبة الدخل. تعتبر مساهمة فئات المكلّفين وبخاصة أولئك الذين يحصلون على الدخل من الأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية، مثير للسخرية، باستثناء الفئة الوحيدة للموظفين الذين يتحمّلون كتلة ضريبة الدخل للأفراد. بهذا المعنى، يجب إصلاح نظام المعدّل الموحّد من أجل عزل «الرسوم البيانية الخاطئة المعتمدة على المعدّل الموحّد» من فوائد هذه الرسوم البيانية. كما وتبرز الحاجة إلى إصلاح قاعدة الضريبة على المهن الحرّة عبر إدخال آليات تسهّل الأمر على إدارة الضرائب لمراقبة الدخل الذي تنتجه هذه الفئة من المكلفين.

يجب أن تترافق هذه الإصلاحات مع تقوية وتحديث إدارة الضرائب من أجل مكافحة الغش والتهرّب من الضريبة التي تقوّض العدالة المالية التي ترتّب على الحكومة خسارات كبيرة.

4-ما هي العوائق الأساسية الحالية التي تواجه تحقيق الأهداف الأوّل والثامن والعاشر؟

تشكّل دوّامة الدين والأرباح المنخفضة للنظام الضريبي والمحافظة على نموذج التنمية النيوليبرالي عينه عوائق أمام تحقيق أجندة 2030. كذلك الأمر، يتواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأول والثامن والعاشر مع عوائق هيكلية:

* الهدف الأول: مكافحة الفقر بكل أشكاله أينما كان

وفقاً لمركز الإحصاءات الوطني، تمّ تقييم معدّل الفقر في العام 2010 بنسبة ٪15،5 والفقر المدقع بنسبة ٪4،6 مع فروقات مناطقية كبيرة. في المنطقة الشرقية الوسطى يعيش ما يقارب ٪32،3 من السكان تحت خط الفقر. لحظ مركز الإحصاء الوطني انخفاضاً في نسبة الفقر على المستوى الوطني بين الأعوام 2000 و2010، إلا أنه أشار إلى أن هذا الانخفاض «لم يفد المناطق الغربية والجنوب غربية التي عانت من انحراف بعيداً عن بقية البلد خلال هذا العقد.

المربّع: خلاف لجهة إحصاءات الفقر في تونس

في ظل ديكتاتورية بن علي، كانت تعتبر إحصاءات الفقر منحازة من أجل الدفاع عن سياسات النظام. من هذا المنظار، أصلح المركز الوطني للإحصاءات منهجية احتسابه للفقر في العام 2012 بالاشتراك مع بنك التنمية الافريقي والبنك الدولي. بناءً على هذه المنهجية، سجّل معدّل الفقر في العام 2010 نسبة ٪15،5 مع انخفاض كبير في الفقر بين الأعوام 2000 و2010. إنفجر الخلاف في شهر كانون الأول/ديسمبر 2016 عندما نشر المركز الوطني للإحصاءات أرقامه الأخيرة عن الفقر بناءً على الإحصاءات الحديثة التي أجراها حول الأسر في العام 2015. فيما لم يعلن المركز عن أي تغيرات في المنهجية، كانت الأرقام التي نشرها عن معدلات الفقر مختلفة تماماً عن تلك المنشورة في العام 2012 وفقاً لمنهجية ذلك العام. ما يثير الانتقاد هو أن معدّل الفقر في العام 2010 تغيّر من ٪15،5 في العام 2012 إلى ٪20،5 وفقاً لمنهجية العام 2016. يقترح هذا الرقم الجديد إنخفاضاً كبيراً في معدلات الفقر بين الأعوام 2010 و2015 بينما يتطابق معدّل الفقر للعام 2015 (وفقاً لمنهجية العام 2016) مع معدّل الفقر في العام 2010 (وفقاً لمنهجية 2012). لذا فإن مصداقية الإحصاءات حول الفقر قد انحدرت كثيراً ولا يمكن الجزم بعدم وجود تلاعب في البيانات المتعلقة بالفقر لأغراض سياسية.

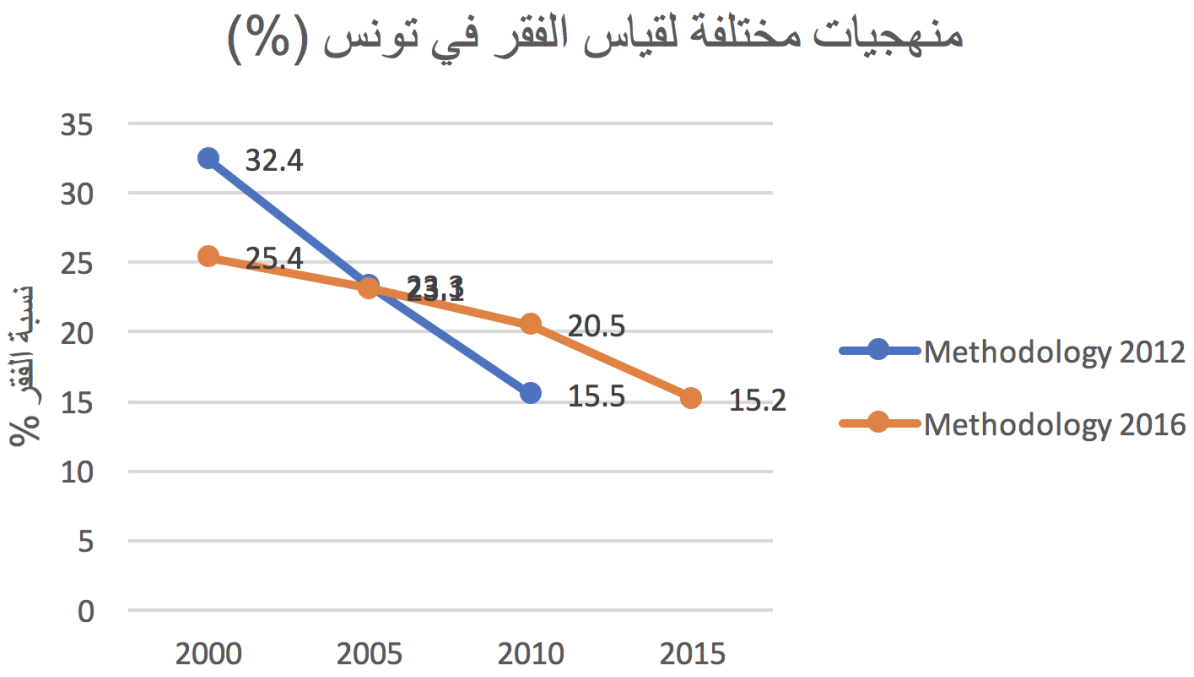

الصورة 1: منهجيات مختلفة لقياس الفقر. المصدر المركز الوطني للإحصاءات: 2016/2012

المصدر: قياس عدم تساوي الفقر واستقطابه في تونس 2000-2019، المركز الوطني للإحصاءات

من أجل معالجة الهدف الأوّل تعلن الحكومة نيتها بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية (البند9، صفحة 21)

إذا قرأنا رسائل النية المتتالية التي أرسلتها الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لجهة نظام الحماية الاجتماعية منذ العام 2013،[32] يمكننا أن نرى أن هذا الإصلاح تمّ بواسطة دفع اتفاق الاستعداد الائتماني التابع لصندوق النقد الدولي أولاً وتسهيل الصندوق الممدد الصادر عن الصندوق أيضاً والذي دفع الحكومة إلى تقليص إنفاقاتها الاجتماعية. بالرغم من أننا لاحظنا مقاومة الحكومة لتقليص الانفاقات الاجتماعية في العام 2016، إلا أنها تعهّدت بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية:

«نبقى ملتزمين باتخاذ إجراءات إضافية لتصحيح أي انحراف عن أهدافنا المالية، بما في ذلك تقليص الإنفاقات الحالية التي لطالما كانت مصدراً لتجاوز الموازنة في السابق. ستتم حماية الانفاقات الاجتماعية (باستثناء دعم الطاقة) وانفاقات الاستثمار ولن تكون مقيّدةً باستراتيجيتنا المالية الموحدة "[33]

في الواقع، التزمت الحكومة بإصلاح نظام الحماية الاجتماعية في العام 2017 عبر تخفيض الانفاقات الاجتماعية من خلال نظام حماية اجتماعية موجّه أفضل سيدعم الأكثر عرضةً.

لقد تعرّض إصلاح الحماية الاجتماعية كما أعلنته الحكومة في خطاب النوايا الموجّه إلى صندوق النقد الدولي لانتقاد كبير بسبب التزامه بتخفيض معدّل الفقر (الهدف الأول). بالفعل، إن وضع نظام يستهدف الأكثر عرضةً يعني أن الحكومة ملتزمة بخفض الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر عرضةً لكن من دون تحديد من هم الأكثر عرضةً. بالإضافة إلى ذلك، إن النظام الموجّه معقّد جداً لجهة التطبيق في بلد حيث لا يكون النظام مدخلاً على أجهزة الكمبيوتر وحيث الهيكليات المؤسساتية للإحصاء والرصد والمراقبة الإحصائية ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، من المرجّح ألا يكون تطبيق نظام موجّه كافيا، وقد يفقر الطبقات المتوسطة التي انخفضت معايير عيشها أصلاً منذ أزمة العام 2008 والعام 2011.

تنصّ خطة الخمس سنوات على الحق بالحصول على معايير معيشية مناسبة (المادة 11، ص. 29-35)

يتطلّب الحق بمعايير معيشية مناسبة على الأقل أن يتمتّع الجميع بحقوق العيش اللازمة: الطعام والتغذية المناسبة والملبس والمسكن وشروط العناية الضرورية عندما يلزم.

في ما يتعلّق بهذا الحق المذكور في الخطة، ألزمت الحكومة نفسها في الوقت عينه بتخفيض دعم الغذاء والمحروقات. في تونس، يعتبر صندوق التعويض الذي يدعم المواد الغذائية الأساسية جزءاً من آلية مكافحة الفقر. يعمل كغطاء حماية ضدّ التشنجات الموجودة على أسعار الغذاء الدولية. إن الحكومة التي تتعرّض لضغط من قبل مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) تنظر بإزالة هذا الدعم وإستبداله بنظام موجّه أكثر لمساعدة الأكثر فقراً. من جهة، إن إصلاح الحماية الاجتماعية (عبر الاستهداف)، حتى لو تمّ تحسينه، هو محدود ولا يمكنه أن يصل إلى كل الفقراء.من جهة أخرى، ستتأثر مباشرةً الطبقى التونسية الوسطى والتي هي المستفيدة الأولى من هذا الدعم. فكل ما ستربحه الحكومة اقتصادياً من الدعم ستخسره لجهة النمو تحت تأثير انخفاض القدرة الشرائية للطبقة الوسطى وبالتالي مردود الضرائب. سيؤدي رفع الدعم بالتأكيد إلى زيادة الفقر وتدهور وضع الحسابات العامة.

*** الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، التوظيف والعمل اللائق للجميع**

تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى الثورة. البطالة المرتبطة بالعوائق الهيكلية. إن معدّل البطالة الأقلّ هو ٪13،9 منذ العام 1956. يبيّن الفصل الثاني من العام 2016 زيادةً في معدّل البطالة ليبلغ ٪15،6 أو 629600 عاطل عن العمل من أصل 4،047 مليون شخص من عدد السكان الناشطين. إن عدم ملاءمة نظام التعليم والتدريب المهني لجهة طلب سوق العمل من جهة وعدم تماسك نموذج التنمية التونسي المعتمد على الأجور المنخفضة مع مستوى تعليم المتخرجين الشباب، يجعل منهم الضحية الرئيسة للبطالة. يبلغ معدّل بطالتهم ٪31 ما يجعل عدد العاطلين عن العمل المتخرجين 240،100 (أكثر بـ3،300 شخص من الفصل الأول من العام نفسه).

إن أحد المطالب الشعبية للثورة التونسية يتوجّه إلى عدم قدرة الحكومات المتتالية بعد 14 كانون الثاني/يناير على عكس خطّ البطالة هذا. إلا أنّه من المرجّح أن يرتفع معدّل البطالة، الأمر الذي قد يهدّد السلام في حال نتج عن مفاوضات الحكومة التونسية والاتحاد الأوروبي اعتماد اتفاقية التجارة الحرّة الشاملة والعميقة. هذه الاتفاقية ستسمح للشركات الأوروبية التنافس مع الاقتصاد التونسي المعروف بضعف وعدم تماسك نسيجه الصناعي والزراعي والخدماتي بينما تعتبر الاقتصادات الأوروبية تنافسية أكثر بكثير على كافة الأصعدة. إستبقت الشركة الأوروبية إيكوريس عواقب توقيع هذه الاتفاقية في تونس. في التقرير الذي نشرته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تستبق الشركة زيادةً كبيرة في الواردات مترافقة مع انخفاض في الصادرات إلى تونس الأمر الذي يزيد من حدّة معدّل البطالة (بالاضافة

32 خطاب النوايا، 24 أيار/مايو 2013 https://www.imf.org/external/np/loi/2013/tun/052413.pdf
خطاب النوايا 28 كانون الثاني/يناير 2014, https://www.imf.org/external/np/loi/2014/tun/012814.pdf
خطاب النوايا 10 نيسان/أبريل 2014, https://www.imf.org/external/np/loi/2014/tun/041014.pdf
خطاب النوايا 3 كانون الأول/ديسمبر 2014, https://www.imf.org/external/np/loi/2014/tun/120314.pdf
خطاب النوايا 2 أيار/مايو 2016, https://www.imf.org/external/np/loi/2016/tun/050216.pdf

33 خطاب النوايا أيار/مايو 2016، المرجع نفسه

إلى العجز التجاري المتزايد على أثر تدهور تجاري في 35 من أصل 37 قطاعاً خاضعاً للرقابة). سيرتفع معدّل البطالة لا محالة، بما أن مساهمة 26 قطاع في توظيف متخرّجي التعليم العالي ستنخفض، الأمر الذي سيزيد من معدل البطالة لدى خريجيها بعد الثانوي.

يتميّز سوق العمل التونسي بعدّة أوجه عدم مساواة:

***الهدف العاشر: مكافحة التفاوتات ضمن الدول وفي ما بينها**

التفاوتات الإقليمية:

إن الفوارق الإقليمية في تونس تشكّل عاملاً يزيد من حدّة التفاوتات مباشرة لجهة الولوج إلى سوق العمل. يبيّن الرسم البياني التالي التفاوتات في النمو الإقليمي:

الجدول 4: مؤشّر النمو الإقليمي

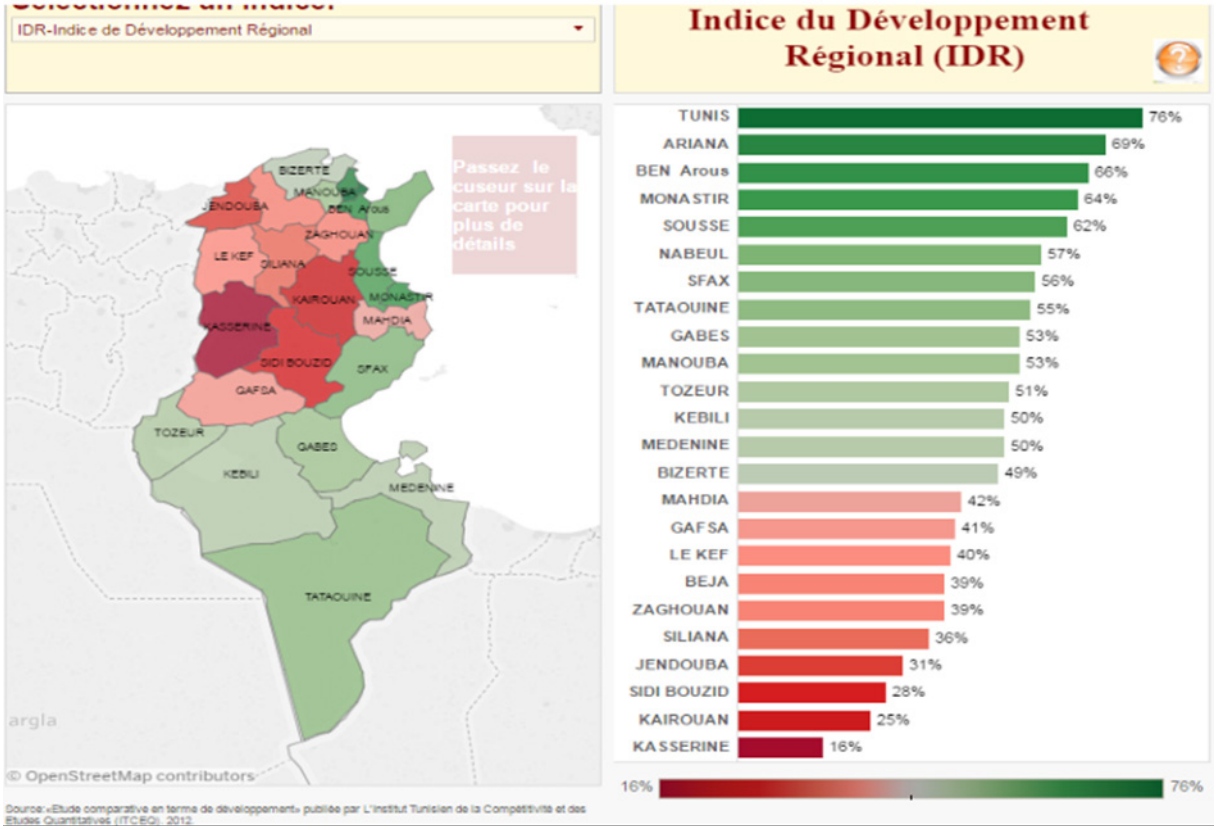

المصدر: المركز التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

مؤشر التنمية الإقليمية

Tunis	تونس	%76
Ariana	أريانة	%69
Ben Arous	بن عروس	%66
Monastir	منستير	%64
Sousse	سوسة	%62
Nabeul	نابل	%57
Sfax	صفاقس	%56
Tataouine	تطاوين	%55
Gabes	قابس	%53

Manouba	منّوبة	%53
Tozeur	توزر	%51
Kebili	قبيلي	%50
Medenine	مدنين	%50
Bizerte	بنزرت	%49
Mahdia	المهدية	%42
Gafsa	قفصة	%41
Le kef	الكاف	%40
Béja	باجة	%39
Zaghouan	زغوان	%39
Siliana	سليانة	%36
Jendouba	جندوبة	%31
Sidibouzid	سيدي بوزيد	%28
Kairouan	قيروان	%25
Kasserine	القصرين	%16

تظهر أعلى مستويات التهميش في سوق العمل عادةً في المناطق الأقل نمواً:

الجدول 5: معدّل التهميش في سوق العمل وفقاً للمناطق في تونس

Analyse selon les taux de marginalisation pour le facteur «Marché du travail»

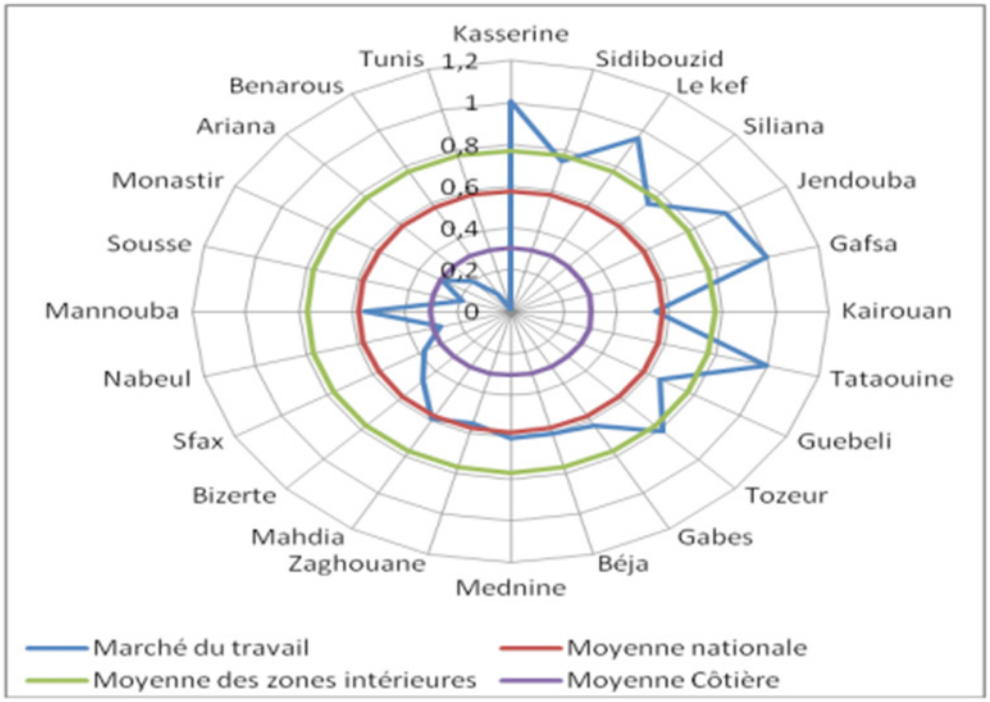

المصدر: المركز التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

التحليل وفقاً لمعدلات التهميش لعامل»سوق العمل«

القصرين	Kasserine
سيدي بوزيد	Sidibouzid
الكاف	Le kef
سليانة	Siliana
جندوبة	Jendouba
قفصة	Gafsa
قيروان	Kairouan
تطاوين	Tataouine
غبيلي	Guebeli
توزر	Tozeur
قابس	Gabes
باجة	Béja
مدنين	Mednine
زغوان	Zaghouane
المهدية	Mahdia
بنزرت	Bizerte
صفاقس	Sfax
نابل	Nabeul
منّوبة	Mannouba
سوسة	Sousse
منستير	Monastir
أريانة	Ariana
بن عروس	Benarous
تونس	Tunis

- سوق العمل
- معدّل المناطق الداخلية
- المعدّل الوطني
- المعدّل الساحلي

بعد مرور ستة أعوام على ثورة المنطقة المهمشة التي أدّت إلى سقوط النظام السابق، أصبحت التفاوتات المناطقية أشدّ بكثير من قبل. في بداية العام 2016، تظاهرت هذه المناطق من أجل فرص العمل والنمو الإقليمي.

تبنّى المجلس الوطني التأسيسي آلية دستورية لتقليص التفاوتات بين مناطق تونس المختلفة. في الواقع، تشير المادة 12 من دستور تونس حول العدالة الاجتماعية: «يجب على الحكومة أن تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتوازن بين المناطق بناءً على مؤشرات النمو ومبادئ التمييز الإيجابي. يجب على الحكومة أن تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية بالطريقة الأكثر فعاليةً.» إن مبدأ التمييز الإيجابي هذا ينعكس بشكل غير فعال في سياسة تنموية مبنية على عدم مشاركة الدولة بالاستثمار في البنية التحتية لصالح المستثمر الخاص. لذا، يستحدث الاستثمار الخارجي المباشر فرص عمل أكثر في المناطق الأقل أهمية حيث يكون معدّل البطالة أقلّ. في المقابل، في المناطق الجنوبية والشمالية الغربية حيث تبلغ البطالة ذروتها، يعتبر استحداث فرص العمل من قبل الاستثمار الخارجي المباشر مثيراً للشفقة.

وكما ذكرنا سابقاً، تعتبر استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مركّزة مبدئياً في المناطق الساحلية. كما أن سوق العمل التونسي يتميّز بعدم المساواة بين الجنسين.

عدم المساواة بين الجنسين:

تطرّق الدستور أيضاً إلى موضوع عدم المساواة بين الجنسين في المادة 46 مشيراً إلى أن «الدولة تلتزم بحماية حقوق المرأة المكتسبة وتعمل لتقوية هذه الحقوق وتطويرها. تضمن الدولة تساوي الفرص بين المرأة والرجل أي إمكانية الولوج إلى مستويات المسؤولية كافةً في كل المجالات. تعمل الدولة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة وستقوم بكل الاجراءات اللازمة من أجل مكافحة العنف ضدّ المرأة».

يجب على واضعي السياسات أن يعتمدوا آليات لتطبيق أحكام المادة 46. في هذه الأثناء يسجّل العنف ضدّ المرأة معدلات مقلقة ويبقى سوق العمل معرقلاً بسبب تمييز فاضح ضدّ المرأة. في الربع الثاني من العام 2016، بلغ معدّل البطالة لدى النساء نسبة ٪23،5 مقارنةً مع ٪12،4 لدى الرجال.

بالإضافة إلى ذلك، تميل الفجوة بين أجور الرجل والمرأة إلى الازدياد. على سبيل المثال، في القطاع غير الرسمي تمّ تقدير معدّل الفجوة بين الأجور بنسبة ٪24،5 في العام 1997 ووصلت إلى ٪35،5 في العام 2012. تشير نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجراها المركز الوطني للإحصاءات إلى أنه على مدى الفترة الممتدة من 1997 إلى 2012، لطالما كان أجر المرأة أقلّ من الحدّ الأدنى للأجور، بينما راتب الرجل كان أعلى من الحدّ الأدنى للأجور:

الجدول 6: التغيرات في معدّل الأجور الشهرية في القطاع غير الرسمي بحسب الجنس:

Figure 9 : Evolution du salaire mensuel moyen dans le secteur non structuré, selon le sexe.

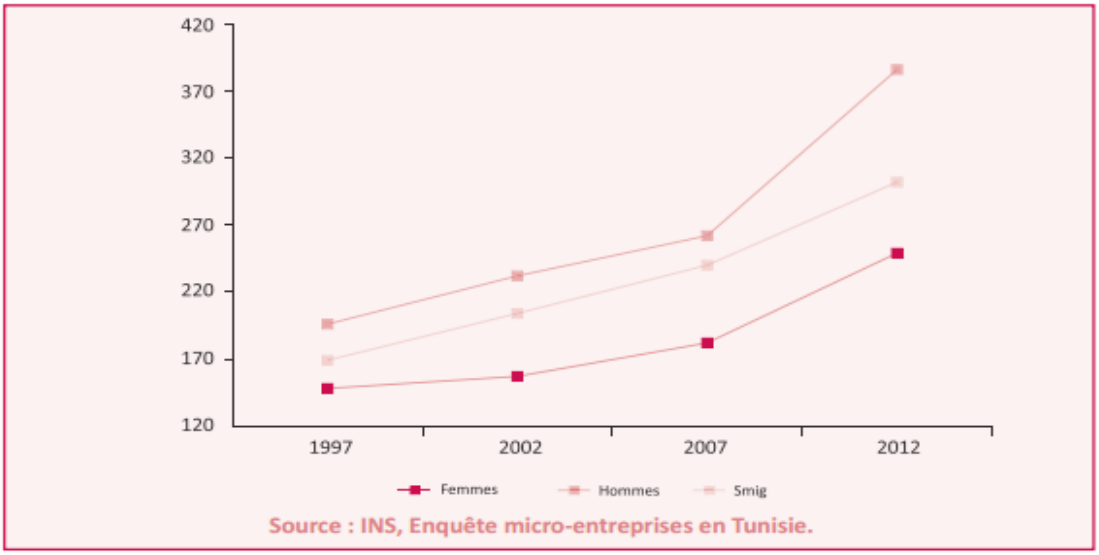

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات

الصورة رقم 9: تطور متوسط الراتب الشهري في القطاع غير المهيكل بحسب الجنس

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات، دراسة المؤسسات الصغيرة في تونس

نلحظ أيضاً التوجهات إلى عدم المساواة في القطاع الخاص والمنظّم. أجرى مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية دراسة استقصائية في العامين 2011-2012 تقدّر معدّل الفجوة بالأجور بين الرجل والمرأة بنسبة ٪25،4- . بالنسبة إلى الراتب المتوسط، ينخفض معدّل فجوة الأجور بين الرجل والمرأة إلى ٪17-

ما زالت المرأة التونسية تعاني أوجهاً عديدة من التميز بما في ذلك الولوج إلى مراكز القرار في المجالات المالية والتعليمية والصحية والسياسية والإدارية.

إن العنف الممارس ضدّ المرأة مقلق للغاية. لقد أجرى الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في العام 2010 دراسة استقصائية تضمّنت عيّنة مؤلّفة من 5600 امرأة تراوح أعمارهن بين 18 و64 عاماً، أشارت إلى أن ٪47،6 من النساء أفدن بأنهن يعانين العنف خلال حياتهن و٪32،9 كنّ ضحايا للعنف خلال الأشهر الإثنى عشر الماضية. تكشف الدراسة عينها أن ٪9 من النساء أفدن بأنهن كنّ ضحية عنف جنسي و٪7،2 منهن تعرّضن للعنف الجسدي من قبل شخص قريب. تصبح هذه النسب ٪14،2 و ٪20،3 بالتتالي في حالة التعرّض للعنف خلال حياتهن والتعرّض للعنف من قبل شخص قريب. تفيد ٪21،3 من النساء التونسيات أنهن تعرّضن للعنف الجنسي من قبل شخص غير قريب منهن. تتطابق هذه النسبة مع ثلاثة أضعاف نسبة هذا النوع من العنف في العالم.

الفشل الضريبي وعدم المساواة:

إن التحويل المستمر لعبء أصحاب العمل الضريبي إلى الموظفين عبر المبادرات والإعفاء الضريبي في ظل نظام مبادرة الاستثمار من جهة والنمو المتزايد للتدفق المالي غير المشروع من جهة أخرى قد أدّى إلى خسارات هائلة وإنفاقات ضريبية وازدياد حدّة أوجه عدم المساواة.

بالإضافة إلى المبادرات المالية، تبلغ المبادرات الضريبية لوحدها حوالى 840 مليون دينار، يعطى منها ٪21 للصناعاتالاستخراجيةو٪7 لتوليدالطاقةوصناعاتالتوزيعو٪5 للقطاعالمصرفيوالماليحيثأن «الخبرة الدوليةتقترحأنالاستثمار في القطاعات المشابهة للتعدين والطاقة والمصارف لا تتأثر بسهولة بوجود المبادرات».[34]

وفقاً لدراسة استقصائية أجريت في سياق دراسة منصة التوافق الأوروبي بشأن البدائل والبنك الدولي، ٪90 من المستثمرين لا يتأثرون بوجود مبادرات استثمارية.

يُمنح نظام شبه إعفاء ضريبي للشركات المصدّرة بشكل كامل والتي يبلغ إجمالي تكلفة مبادراتها 826،8 مليون دينار، بين الأعوام 2008 و2011، بقيمة خمسين مرّة أكثر من المبادرات الممنوحة للتنمية الإقليمية:

الجدول 7: توزيع المبادرات الضريبية

Avantages	Déductions (MTD)
Activité totalement exportatrice	826.8
Activité partiellement exportatrice	87.2
Incitations Communes	25.9
Développement régional prioritaire (10 premières activités) : déduction sur l'activité	24.5
Développement régional prioritaire (10 premières activités) : souscritpion	17
Développement régional (Zone 1) : souscription au capital des entreprises	16.5
Développement agriculture et pêche (déduction sur l'activité)	15.8
Investissement Soutien (souscription au capital des entreprises)	11.7
Entreprises Zones franches économiques (déduction sur l'activité)	11.1
Total entre 2008 et 2011	**1,036.5**

Source : ECOPA –Banque Mondiale -Coûts/bénéfices des incitations fiscales et financières à l'investissement, décembre 2012.

34 http://www.economie-tunisie.org/fr/observatoire/analysiseconomics/bilan-incitations-investissements-tunisie

الفوائد	(الخصومات)مليون دينار تونسي
نشاط التصدير الكلي	826.8
نشاط التصدير الجزئي	87.2
الحوافز المشتركة	25.9
التنمية الإقليمية ذات الأولوية (الأنشطة العشرة الأولى): الخصم على النشاط	24.5
التنمية الإقليمية ذات الأولوية (الأنشطة العشرة الأولى): الانتساب	17
التنمية الإقليمية (المنطقة رقم 1): الاكتتاب في رأس مال الشركات	16.5
(تنمية الزراعة وصيد الأسماك (الخصم على النشاط	15.8
(الاستثمار الداعم (الاكتتاب في رأس مال الشركات	11.7
(شركات المناطق الاقتصادية الحرّة: (الخصم على النشاط	11.1
المجموع للأعوام من2008 إلى 2011	**1,036.5**

المصدر: منصة التوافق الأوروبي بشأن البدائل - البنك الدولي- التكاليف/فوائد الحوافز المالية والتمويلية للاستثمار، كانون الأول / ديسمبر 2012

إن عدم المساواة في نظام الضريبة التونسي يظهر على عدّة مستويات ويزيد من حدّة أوجه عدم المساواة كما سيتم التفصيل في السؤال رقم 13.

التحديات الأقاليمية:

ينتج عن الأزمات وعدم الاستقرار في الدول العربية الأخرى تحركات للاجئين. فمنذ بداية الأزمة الليبية، شكّلت تونس إحدى الوجهات الرئيسة للاجئين الليبيين الذين هربوا من بلادهم بسبب الحرب. لذلك، بصفة تونس بلداً مستقبلاً، توجّب عليها تعزيز قدراتها الاقتصادية والاجتماعية من أجل التأقلم مع الزيادة المفاجئة بعدد السكان، الأمر الذي لم يكن ممكناً بالضرورة في سياق ما قبل الثورة. بشكل عام تكمن المشكلة في أن البلدان المستقبلة ترى أزماتها الاجتماعية والاقتصادية تزداد حدّةً لأنها بالإضافة إلى سكانها يجب أن تدير عدداً كبيراً من اللاجئين. على المستوى الاجتماعي، يؤدي هذا الأمر إلى زيادة كبيرة بطلب الخدمات الاجتماعية العامة. أما على المستوى الاقتصادي، فقد يزداد مستوى التضخّم بسبب الزيادة الجذرية على الطلب من دون زيادة في الانتاج. المشكلة الأخرى التي قد يسببها موضوع اللاجئين هي مشكلة المنتجات المدعومة من الحكومة. قد تؤدي كل هذه المصاعب الاقتصادية إلى التوتّر الاجتماعي والسياسي الذي قد يعيق الديمقراطية والتنمية المستدامة. لقد اعتمدنا مثال اللاجئين الليبيين إلا أنه يمكن أن تؤدي زيادة الفقر والفروقات الاقتصادية والاجتماعية والملاحقة السياسية وغيرها من الأسباب إلى تحرّك اللاجئين على مستويات عديدة.

بالإضافة إلى ذلك، تميل الديكتاتوريات والتحالفات الديكتاتورية في العديد من الدول العربية إلى اعتماد موقف تدخلي تجاه الدول الأخرى وبخاصة تلك الدول التي تملك ديمقراطيات هشة جديدة كتونس، من أجل الوصول والحفاظ على القيادة الإقليمية. إن موقف التدخّل المباشر أو غير المباشر هذا يعيق الحكم الرشيد والديمقراطية في البلدان الأخرى التي تملك ديمقراطيات هشة و/أو اقتصادات ضعيفة عبر زيادة التوترات السياسية والفساد.

6- كيف تؤثّر مبادرات التمويل الدولي الخاصة بالقطاع الخاص/الشركات على تطبيق الأهداف؟

كما ذكرنا سابقاً، تعتبر خسارة السلطات الوطنية للسيادة ومساحة وضع السياسات لجهة استراتيجية التنمية الخاصة بها وعملية وضع السياسات، إحدى نتائج تطوّر الاستدانة وشروط مؤسسات التمويل الدولية.

منذ أواخر التسعينيات، تمّ الحديث والتعريف عن عهد ما بعد توافق واشنطن عبر توسّع وتقوية الشروط الاقتصادية والسياسية الموضوعة من قبل مؤسسات التمويل الدولية، مع التركيز الكبير على البيئة الجيدة لوضع السياسات وإصلاحات الملكية الوطنية.

في الواقع، نحن لا نسعى هنا إلى مساءلة الشروط الاقتصادية وحسب عبر خطط التصحيح الهيكلي للأعوام ما بين 1980 و1990، لكننا نشير إلى أن هذه الإصلاحات الليبرالية عينها كانت لتكون أكثر فعاليةً في ظلّ بيئة مؤسساتية أفضل وحكم رشيد. لذا، يتوجّه جزء من المساعدة بالتنمية نحو بناء القدرات المؤسساتية وتحسين إطار عمل الحكم الرشيد من أجل تطبيق أفضل للشروط السياسية والاقتصادية من قبل النخب السياسية والإدارية.

لذلك، تمّت إضافة شروط متعلّقة بإصلاحات الحكم الرشيد إلى الشروط الاقتصادية كما وإلى تقوية القدرات كتدريب القادة والقادة المستقبليين والمسؤولين الرفيعي الشأن في الإدارات.

منذ العام 2011، لم تفلت تونس من هذه الظاهرة أيضاً. نلحظ بأن العديد من الإصلاحات المذكورة في خطّة الخمسة أعوام تشكّل جزءاً من إصلاح «البيئة المؤسساتية». على سبيل المثال:

- إصلاح الإدارة
- إصلاح إطار العمل المؤسساتي المتعلّق بالاستثمار
- إصلاح الفساد

تطوّرت المساعدة الدولية كي ترشد وتؤثّر أكثر على الخيارات السياسية والاقتصادية للبلدان المعنية، في تعاون مقرّب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يؤثّر مباشرةً على النماذج التنموية لهذه البلدان. تعتبر المساعدة الدولية أحد الأسباب التي أدّت إلى تطبيق الإصلاحات النيوليبرالية المؤيّدة للتنمية عبر القطاع الخاص وعدم مشاركة الدولة، ما يزيد من حدّة عدم المساواة والفقر.

7- هل غطّى/ركّز الاعلام المحلي على اعتماد أهداف التنمية المستدامة؟ كيف يركّز على تطبيق أجندة 2030؟

عندما ننظر إلى التغطية الاعلامية عبر الانترنت لأجندة 2030 في تونس، نلاحظ بأن هذه التغطية مرتبطة أيضاً بأحداث مهمة على المستوى الدولي. على سبيل المثال، تمّت تغطية اعتماد الأجندة في شهر أيلول/سبتمبر 2014 من قبل بعض الإعلاميين المهمين على شبكة الانترنت كما وعبر بيان صحفي أصدرته وزارة الخارجية. شدّدت هذه التغطية بشكل خاص على واقع أن العديد من السياسيين التونسيين قد توجّهوا إلى نيويورك في موعد هذا الحدث. استمرّت التغطية بشكل تناقصي حتّى شهر كانون الأول/ديسمبر 2015 مع بعض التحليلات عن أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية في تونس.

بعدها، إختفت أهداف التنمية المستدامة من الإعلام حتّى شهر آب/أغسطس 2016، عندما قام أحمد هنداوي، موفد الأمين العام الخاص إلى التونس المسؤول عن الشباب، بمشاورة ما بين الشباب التونسي عبر المجلس الاستشاري للشباب التابع للأمم المتحدة.35 غطّت عدّة مواقع إعلامية عبر الإنترنت هذه المشاورة.

شدّد السيد شريف على واقع عدم تخصيص موازنة لنقل المعلومات المتعلّقة بمبادرة «أي تونس نريد». عندما سئل عن السبب، أجاب بأن عملية المشاورة بكاملها في تونس كان من المفترض أن تتم في غضون بضعة أشهر بينما في بلدان أخرى تطلّبت سنة أو سنتين. ثمّ أصرّ على عدم الاستقرار السياسي وتغير الحكومة التنسية مرّات عديدة الأمر الذي أدى إلى مقاطعة العملية مرّات عديدة.

أشار السيد شريف كذلك الأمر على أنه حتّى عندما أعطى مقابلات لبعض الصحافيين الذين كانوا مهتمين بالمبادرة، لاحظ بأنهم لا يملكون معرفة جيدة بأجندة 2030، الأمر الذي أجبره على تفسير السياق كلّه كأهدف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة ألخ.

بالرغم من أن المشاورات بحد ذاتها لم تحظَ بتغطية جيدةً من الإعلام، تم إعلان تقديم التقرير النهائي للحكومة التونسية في شهر حزيران/يونيو 2015 على عدّة مواقع إعلامية عبر الانترنت. وشكّل هذا الأمر فرصةً للتحدّث عن أهداف التنمية المستدامة وأهداف الألفية للتنمية إلا أن التركيز الأهمّ كان أولويات التونسيين. لكن يجب أن نشير إلى أن بعض المواقع الإعلامية التي كانت مهتمّة بالأحداث في المناطق في ذلك الوقت، نقلت المشاورات الإقليمية التي تمّت كجزء من مبادرة «أيتونسنريد».[36]

---

35 الملحق1

36 الملحق2

8- هل تم إطلاق أي حملات متعلّقة بأهداف التنمية المستدامة؟ من هم اللاعبون الملتزمون في هذه المبادرات؟ (منظمات الأمم المتحدة، القطاع الخاص، الجامعات، المراكز الإعلامية، المنظمات غير الحكومية ألخ)

لقد شكّلت مبادرة «أي تونس نريد» جزءاً من المبادرة العالمية «أي عالم نريد»37 التي أطلقتها الأمم المتحدة من أجل جعل صياغة أجندة 2030 تشاركية وشفافة. تم إطلاق المبادرة في العام 2012 وتمثّلت الفكرة بتنظيم مشاورات وطنية مع الحكومات والشعوب في ظل تركيز خاص على الشباب والمجتمع المدني حول أجندة ما بعد 2015.

في هذا السياق، في شهر أيار/مايو 2014، بدأت تونس مشاورةً وطنية حول الخيارات والأولويات التي يجب أن تتضمنها أجندة ما بعد 2015. تم تنظيم هذه المشاورة الوطنية من قبل وزارة التنمية والتعاون الدولي والأمم المتحدة وأوحى بعدّة شركاء وطنيين وإقليميين أخرين.

قدّمت الأمم المتحدة مساعدةً مالية وتقنية لتنظيم المشاورة. ومنحت موازنة تبلغ 34000 دولار أميركي.38

كجزء من مبادرة «أي تونس نريد» أجرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية استقصاء رأي لعشرة آلاف تونسي حول توقعاتهم للعام 2030. أطلق برنامج الأمم المتحدة للتنمية أيضاً حملة لرفع التوعية حول أهداف التنمية المستدامة، هدفت إلى توزيع مواد متعلّقة بأهداف التنمية المستدامة (باللهجة التونسية) في مناطق متعددة من تونس.

في مذكّرة المفاهيم التي أصدرتها وزارة المالية، أشارت إلى أصحاب المصلحة في المشاورة. بالإضافة إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، يتمثّل المجتمع المدني بشكل رئيسي بالاتحادات التجارية. لم يأخذ النداء للمشاركة في الاعتبار تعددية وتنوّع المجتمع المدني. على سبيل المثال، لم تكن الجمعيات النسائية ممثلة. ما أدى إلى التعسّف وغياب الشفافية في مشاركة المجتمع المدني الأمر الذي سيتم شرحه بشكل مفصّل في المشاورة التالية.

باستثناء مبادرة «أي تونس نريد» وتحت التحفّظ عن مقابلات أخرى يجب أن نجريها، لم يتم إجراء أي مبادرات لحملات أخرى متعلّقة بأهداف التنمية المستدامة لا من قبل مؤسسات الدولة ولا من قبل أصحاب المصالح الآخرين.

بينما لم تظهر أي حملات مباشرة حول أهداف التنمية المستدامة، لعب المجتمع المدني التونسي دوراً في حملات التظاهر ضدّ الفروقات الإقليمية والفقر والبطالة، لمعالجة مشاكل متعلقة بالأهداف 1و8 و10 من أهداف التنمية المستدامة بشكل غير مباشر. في شهر كانون الثاني/يناير 2016، بدأت موجة من الاحتجاجات حول هذه المطالب في القصرين وهي مدينة في الوسط الغربي للبلاد. انتشر هذا التحرّك بسرعة بدايةً إلى المناطق الداخلية ومن ثم إلى المدن الكبرى وبالتالي العاصمة.

9- ما طبيعة الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في ما يتعلّق بأجندة 2030؟ هل تم إعلان أي مواقف ووجهات نظر وطنية لمنظمات المجتمع المدني؟

تشكّل المشاركة في النقاشات حول خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات حتّى الآن إطار عمل الحكومة الذي يسمح بمشاركة المجتمع المدني في تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

خلال مقابلتنا مع ممثّل الإتحاد التونسي للشغل، أخبرنا هذا الأخير بأن الاتحاد قرّر تعليق مشاركته في المحادثات بعد فضح مستندات مسرّبة متعلّقة بقرار الحكومة تعيين بنك لازرد للترويج لخطة التنمية الممتدة على خمس سنوات على شبكة المستثمرين وإشراك بنك لازرد في المحادثات المتعلّقة بهيكلية واختيار المشاريع. بغية الاعتراض على هذا القرار، قرّر الاتحاد تعليق مشاركته في هذه العملية.

10- هل تتمتّع منظمات المجتمع المدني بالولوج إلى عمليات صنع القرار والمعلومات المتعلّقة بالتخطيط للتنفيذ والمتابعة والمراجعة لجهة الأجندة على المستوى المحلي؟ نرجو إعطاء المعلومات إذا ما كان هناك أي سياسة وخطة واضحتين للحوار الاجتماعي الوطني وإذا ما كانت الآلية المؤسساتية موجودة في هذا الإطار؟

إن المجتمع المدني الذي تمّت ملاحقته قانونياً من قبل النظام السابق، إستفاد من إطار العمل الديمقراطي بعد الثورة التونسية ما سمح له بلعب دور كبير خلال الانتقال الديمقراطي، تمثّل خاصةً بمنح جائزة نوبل للسلام لمجموعة رباعية من المجتمع المدني أطّرت الحوار الوطني. وضع هذا الأمر حداً لحالة من الحائط السياسي، مكّن تونس من الاستفادة من الانتقال الديمقراطي عبر تبنّي دستور جديد، سيتم بناءً عليه إجراء أوّل انتخابات تشريعية ورئاسية حرّة وديمقراطية.

تمكّن المجتمع المدني أيضاً من إدخال توصياته وتأثيره على عدّة قوانين بما فيها دستور الجمهورية الثانية. تصنّف الروح الديمقراطية الجديدة في تونس، المجتمع المدني كعامل مهمّ على الساحة السياسية، الأمر الذي سيكون أساسياً في دعم وتوحيد الديمقراطية الناشئة في تونس. بهذا المعنى، تذكر مقدّمة الدستور التونسي «نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي». لقد ولّى عهد الديكتاتورية حين كانت القوانين موضوعة من قبل تكنوقراطيين بعيداً عن أي تدخّل من المجتمع المدني.

37 http://www.beyond2015.org/world-we-want-2015-web-platform

38 http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/odd/Note%20conceptuelle%20agenda%202015%20Fr.pdf

إلا أنه، كما ذكرنا سابقاً عن دور المجتمع المدني لجهة المشاركة في تطوير خطة التنمية الممتدة على خمس سنوات، من الضروري أن نؤكّد أن مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العامة لا يتحوّل إلى إجراء شكلي يتم قياسه بعدد المهمات التي يقوم بها وعدد الأشخاص المشاركين، بل بالأخذ في الاعتبار المساهمة الحالية التي تقدّمها المنظمات غير الحكومية التونسية.

يجب وضع آليات من أجل تنظيم مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة بغية كسر التعسّف بخاصة عبر اختيار لاعبي المجتمع المدني المعنيين في عملية المشاركة. أما الوضع الأشد إقلاقاً في تونس فهو أنّه بالرغم من الموجبات الدستورية للسلطات السياسية، يعتمد دور المجتمع المدني في المشاركة على حسن نية القادة السياسيين.

تعتبر مسودّة قانون حماية المرأة من كافة أشكال العنف مثالاً على ذلك.

منذ التسعينيات، تحرّكت الجمعيات النسائية في تونس حول الحاجة إلى قانون يهدف إلى مكافحة كافة أنواع العنف ضدّ المرأة. إلا أنه لم تأخذ أمانة الدولة الإجراء التشريعي من أجل تطوير مسودة مشروع قانون قبل العام 2013 ضمناً ، يضمّ المجتمع المدني في اللجنة التوجيهية. لقد رُفع هذا الاقتراح إلى المجلس الوزاري إلا أنهّ بعد تلقي عدد كبير من الانتقادات وبخاصة من وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية، تم وضع المشروع في أدراج وزارة المرأة والأسرة والطفولة. وعندما لم تتمكّن المنظمات غير الحكومية من معرفة تطورات وزارة المرأة والأسرة والطفولة، قرّر أكثر من 60 منظمة تنظيم تحالف في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2015 من أجل توحيد جهودها في حملة دعم مشتركة لدعم تمرير القانون. في العام 2015، استلمت وزارة المرأة والأسرة والطفولة المشروع. وتمّ تطوير عدّة نسخ بدعم من الخبراء. لكن في شهر آذار/مارس 2016 بدأ الوزير ومعاونوه بإجراء تغيرات على «مشروع القانون» وأبقوا النسخ المتعددة المطوّرة في الظل.

طوال أشهر عديدة، حاول التحالف بشتى الطرق استكمال التعاون مع وزارة المرأة والأسرة والطفل من أجل قراءة مشروع القانون وتحضير تطبيق استراتيجية تأييده من دون أن يفلح. أمّا في شهر أيار/مايو 2016 فكان الانفصال التام عن التعاون مع المجتمع المدني. تمّ رفع مشروع القانون للجنة ما بين الوزارات ومن ثم إلى مجلس الوزراء (13 تموز/يوليو 2016) والبرلمان (28 تموز/يوليو 2016). توجّب على التحالف الانتظار حتى 9 آب/أغسطس 2016 كي يتلقى نسخةً عن مشروع القانون. بعد التغييرات في رئاسة وزارة المرأة والأسرة والطفل، تم استكمال الحوار مع التحالف في شهر أيلول/سبتمبر 2016.

في هذه الأثناء، أجرى التحالف قراءةً نقدية لمشروع القانون وصنّف نفسه كمؤيّد للمسودة مع اقتراح بعض التعديلات. من جهتها، شاركت وزارة المرأة والأسرة والطفل استراتيجية التأييد الخاصة بها وخطة العمل مع التحالف من أجل الحصول على رأيه.

الآن يحاول كلا الطرفين العمل سوياً من أجل اعتماد هذا القانون. وما زال المجتمع المدني يحاول وضع أسس التعاون الذي يحترم مبادئ الشراكة المتساوية وتعزيز السيادة والاستقلالية والتعاون مع احترام الاختلافات في الأدوار والصلاحيات.

تبرهن هذه الاختبارات أن المحاولات الجديدة التي تتضمّن مشاركة المجتمع المدني تواجه: غياب آليات واضحة وشفافة تسمح بمشاركة أكثر تنظيماً للمجتمع المدني في تعريف وتطبيق السياسات.

يضاف إلى ذلك غياب استمرارية الدولة بالتزام التعاون مع المجتمع المدني وبخاصة عندما تكون هذه المشاركة خاضعة للأشخاص المسؤولين عن الوزارات أو المؤسسات العامة. كما وغياب المعايير الشفافة المعتمدة لاختيار منظمات المجتمع المدني التي ستشارك في المشاورات وعمليات صياغة وتطبيق السياسات العامة.

11- ما الذي يجب فعله؟ ما هي التغييرات المحددة في السياسات التي يجب إجراؤها من أجل تحقيق الأهداف؟

إن المجتمع المدني ومن ضمنه المرصد التونسي للاقتصاد قد تضمن عدّة توصيات للحكومة ضمن إطار عمل المراجعة السنوية للجنةDESC في تقريرها البديل بغية وضع سياسات تحقق أهداف أجندة 2030. نلخّص التوصيات الأساسية في ما يلي والتي تم إرسالها إلى الحكومة تحت الأهداف 1 و8 و10.

يجب على الحكومة أن تنصّ استفكاراً واستراتيجية للخروج من الدين من أجل أن تعيد اكتشاف مجال سياستها بالإضافة إلى استراتيجية لزيادة مردود الضرائب بغية تحويل الاستثمار والإنفاق العام نحو التنمية وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة ومشروع استحداث الوظائف:

- دراسة البدائل عن الاستدانة من الخارج من أجل المحافظة على مستوى مقبول من الدين وتقليص التقيّد بشروط القروض.

- إجراء ونشر دراسة تدقيق للدين العام والقيام بهذا الإجراء بشكل دوري من أجل تحفيز حوار عام حول الموضوع

تشجيع الاستثمار الخارجي المستدام الذي يتمتّع بأهداف تنمية مستهدفة

- تعزيز التحكّم بتدفّق رأس المال من أجل الحد من استخدام الدين الخارجي والتهرّب الضريبي.

- تقليص الاستيرادات غير الأساسية ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

- إطلاق الإصلاح الضريبي المركّز على العدالة الضريبية والمساواة بين المكلّفين.

- الامتناع عن إطلاق إجراء عفو ضريبي

- تطبيق إجراءات فعّالة لمكافحة التهرّب الضريبي وتقوية الموارد البشرية والمادية للإدارة الضريبية لتحصيل الضرائب.

- تحسين سياسة المبادرة الضريبية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولمنع المبادرات في قطاعات المصارف والطاقة والتنجيم.

- تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي المنصوص في الدستور للمناطق المحرومة وتقليص أوجه عدم المساواة الإقليمية في التنمية

- إعادة تأهيل دور الدولة الاقتصادي والإنمائي في المناطق والقطاعات حيث المبادرة الخاصة ضعيفة كما والاستثمار في الأعمال العامة والبنية التحتية في هذه المناطق.

- في إطار اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي (1995)، تنشيط بنود الحماية للقطاعات المتأثرة بالتحرير

- ضمن إطار عمل اتفاقية التجارة الحرة الشاملة، عدم التدخل في تحرير القطاعات الذي سيكون أثره سلبياً على الشركات والتوظيف.

- إستعادة الحد الأدنى من الأجور لتغطية الحاجات الأساسية للشعب بكامله (الطعام والملجأ والتعليم والصحة والطاقة والنقل ألخ)

- إصلاح تمويل الحماية الاجتماعية ما يسمح بدمج موارد تمويل جديدة لضمان التوازن المالي في النظام

- اعتماد وتطبيق خطة وطنية لمكافحة الفقر مع الآليات المناسبة من أجل تحقيق الهدف رقم واحد من أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030

- المحافظة على دعم الحكومة للمنتجات الغذائية الأساسية

- تعزيز السيادة الغذائية وإيلاء الأولوية للتنمية الغذائية المخصصة للاستهلاك المحلي وتطبيق سياسة غذائية لدعم المزارعين المحليين ودراسة تأثير اتفاقية التجارة الحرة الشاملة على مختلف القطاعات الزراعية قبل اتخاذ أي قرار بتحرير التجارة.

12- الرجاء تحديد موضوع واحد (أو موضوع متقاطع) متعلّق بالأهداف 1 و8 و10 وتوسيعه بالعمق وربطه بصياغة وتطبيق السياسات المعنية والفجوات والتحديات والتوصيات (كالسياسة الضريبية على المستوى الوطني المتعلقة بالهدف الأوّل)

إن التحليل الذي سيتم توسيعه في ما يأتي يحاول تفسير العلاقة بين السياسات الضريبية والهدف العاشر.

إن فرض الضرائب هو إحدى الأدوات الأساسية في صياغة وتطبيق أي سياسات إنمائية وبالتالي في تطبيق أهداف التنمية المستدامة.

من المهم أن نذكر أن فرض الضرائب يؤمّن للدولة التونسية مردوداً يشكّل أكثر من 90٪ من موارد الدولة الخاصة و73٪ من إجمالي الموازنة التي يتم تمويل 23٪ منها عبر الدين.

توزيع الموارد

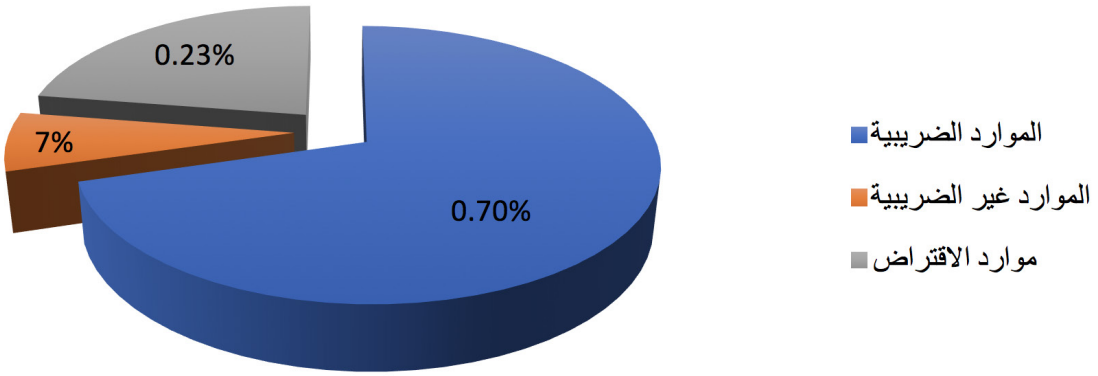

المصدر: وزارة المالية

إن ارتفاع المردود الضريبي لن يحدّ وحسب من اللجوء إلى الاستدانة ويقلّص العجز في الموازنة بل سيساهم أيضاً في تمويل الاستثمارات العامة والسياسات الإنمائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام.

بالإضافة إلى وظيفتها المالية المتمثّلة بجمع الواردات لتمكين الدولة من تمويل سياساتها ونشاطاتها، يمكن للضرائب أن تكون إحدى الأدوات الأساسية التي تمكّن الدولة من تقليص أوجه عدم المساواة. في الواقع، وفقاً لمبدأ العدالة المالية يجب على المكلّفين أن يتمموا واجباتهم المالية وفقاً لقدراتهم على المساهمة. لذا يجب أن ترتفع المعدلات الضريبية وفقاً لدخل ورأس مال المكلّفين. بهذه الطريقة، يميل التفاوت المتعلق بالدخل ورأس المال إلى الانخفاض بعد الاجراءات الضريبية. بناءً على هذا المبدأ، تعتبر الضرائب التصاعدية أكثر إنصافاً بما أنها تأخذ في الاعتبار قدرات المساهمة للمكلفين بعكس الضرائب الثابتة أو النسبية التي تعتبر غير عادلة. لذلك فالنظام الضريبي الذي يقصد تحقيق العدل يجب أن يتضمّن بأغلبيته ضرائب تصاعدية وبعض الضرائب الثابتة أو النسبية. لذا يعتبر تقليص أوجه عدم المساواة عبر النظام الضريبي مرتبطاً بالتأكيد بمبدأ العدالة الضريبية.

أما المبدأ الرئيسي الآخر الذي يمكّن من مكافحة عدم المساواة والفقر فهو مبدأ العدالة المالية. بالإضافة إلى التوزيع المنصف للعبء الضريبي على المكلّفين، تتطلّب العدالة الضريبية أيضاً التوزيع المنصف للثروة وبالتالي تقليص أوجه عدم المساواة الإقليمية.

بالإضافة إلى ذلك، تمّ إشعال الثورة التونسية بسبب تكدّس عدّة أوجه من الظلم منها الظلم الضريبي الذي كان على الأرجح العامل الأقوى بتحفيز العملية التي وضعت حداً لحكم ديكتاتوري عديم الرحمة.[39]

لو لم يقم الشعب بهذه الثورة الضريبية الحقيقية لكانت الأحداث الممتدة من 17 كانون الأول/ديسمبر 2010 إلى 14 كانون الثاني /يناير 2011 مصدراً لوضع سياسة ضريبية مجحفة أدّت إلى توزيع غير منصف للثروات. وهذا الأمر سبب تهميشاً إقليمياً فاضحاً.

لقد فشل النظام الضريبي الموروث عن النظام الديكتاتوري (والذي وضع في برنامج التكييف الهيكلي في العام 1986) بتحقيق أهدافه.تبيّن كل التقارير الوطنية والدولية بأن هذا النظام الضريبي لم يعد يستطيع تحقيق وظائفه المالية والاقتصادية والاجتماعية. يتميّز النظام الضريبي التونسي أوّلاً بعدم الإنصاف. في الواقع، ٪59 من المردود الضريبي يأتي من الضرائب غير المباشرة (والتي هي ضرائب ثابتة أو نسبية) بينما ٪41 فقط تأتي من الضرائب المباشرة. يشير تفوّق الضرائب غير المباشرة على عدم إنصاف النظام الضريبي التونسي.

باشوش (ن)، «الضرائب والثورة والتحويل الديمقراطي للنظام السياسي التونسي» في المجلة 39 التونسية للنظام الضريبي» العدد 18، مركز الدراسات المالية لكلية الحقوق في صفاقس، 2012، ص. 14 و15

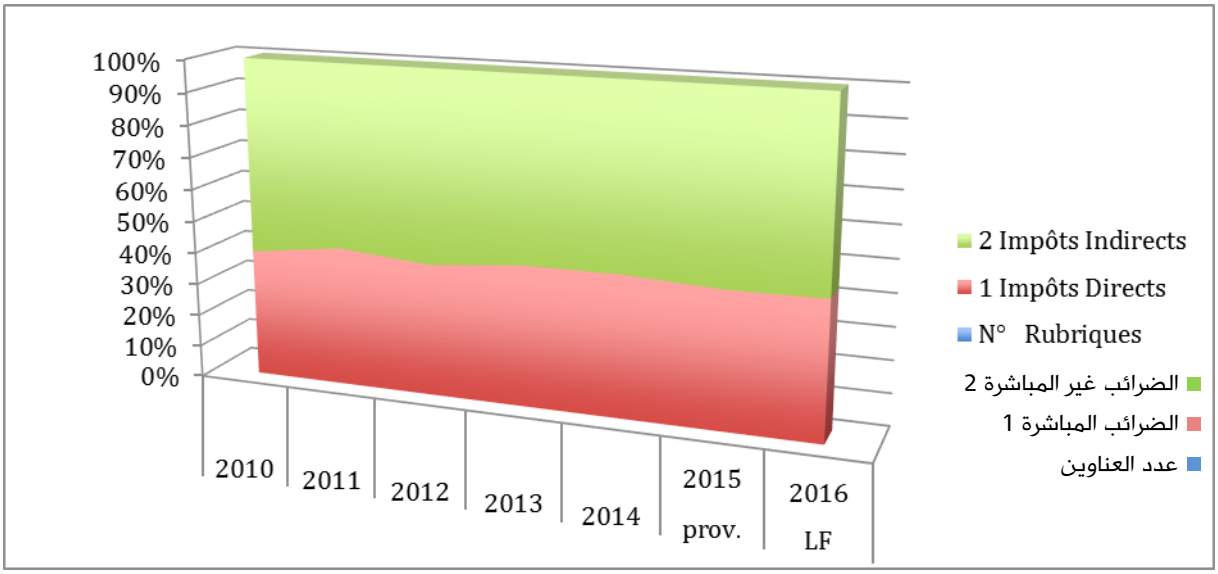

المصدر: وزارة المالية

بالإضافة إلى ذلك، إن توزيع العبء الضريبي على فئات مختلفة من المكلّفين غير عادل على الإطلاق. تتألّف الضرائب المباشرة بشكل أساسي من ضرائب الدخل للمؤسسات وضرائب الدخل الشخصية. تساهم ضرائب الدخل للمؤسسات بنسبة 23٪ فقط بينما تؤمّن ضرائب الدخل الشخصية نسبة 77٪ من واردات الضرائب غير المباشرة. إن مساهمة الشركات إنخفضت بنسبة 23٪ في العام 2016 الأمر الذي لم يجعلها تشارك بشكل كافٍ في المجهود الوطني..

هيكلية الضرائب المباشرة لعام 2016

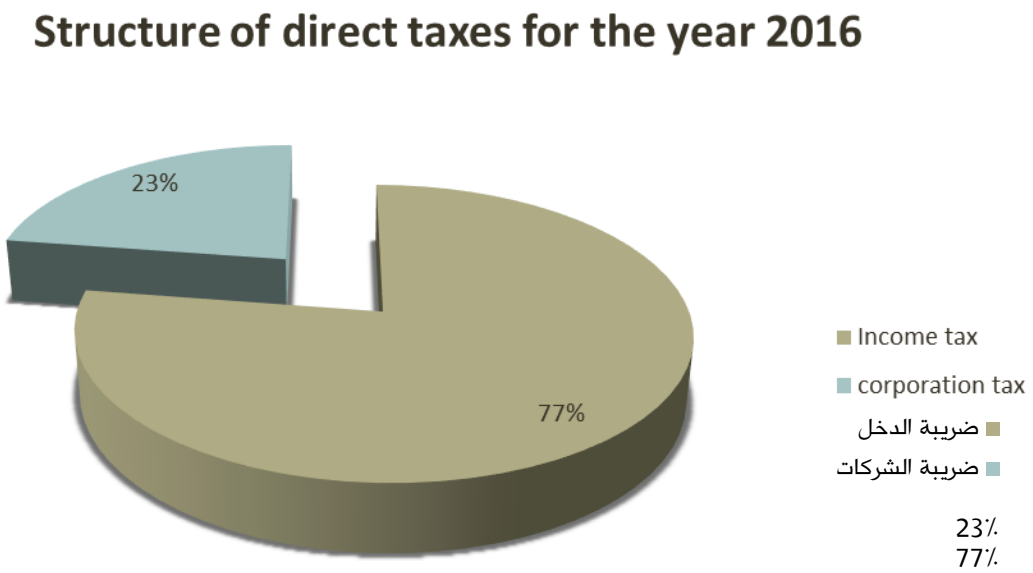

المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد

إن العبء الضريبي موزّع أيضاً بطريقة غير متساوية ضمن هذين النوعين من الضرائب الكبرى. ٪5 من المؤسسات التونسية تتحمّل لوحدها أكثر من ٪80 من مشروع مبادرة الالتزام التي تم تقليص قاعدته الضريبية بفضل عدّة إعفاءات ضريبية تمثّل ٪60 من هذه القاعدة.

إن هذه الإعفاءات تمنح بشكل أكبر بكثير لشركات الأوفشور (خارج الحدود) أكثر من الشركات المسجلة داخل الحدود (والشركات المسجّلة داخل الحدود هي بأغلبيتها شركات تونسية صغيرة ومتوسطة الحجم)

كذلك الأمر، تتحمّل فئة واحدة من المكلّفين أي الموظفين نسبة ٪80 من موارد الضريبة على الدخل فيما تعتبر مشاركة عدد كبير من المكلفين كالمهن الحرة مثيرة للسخرية.[40]

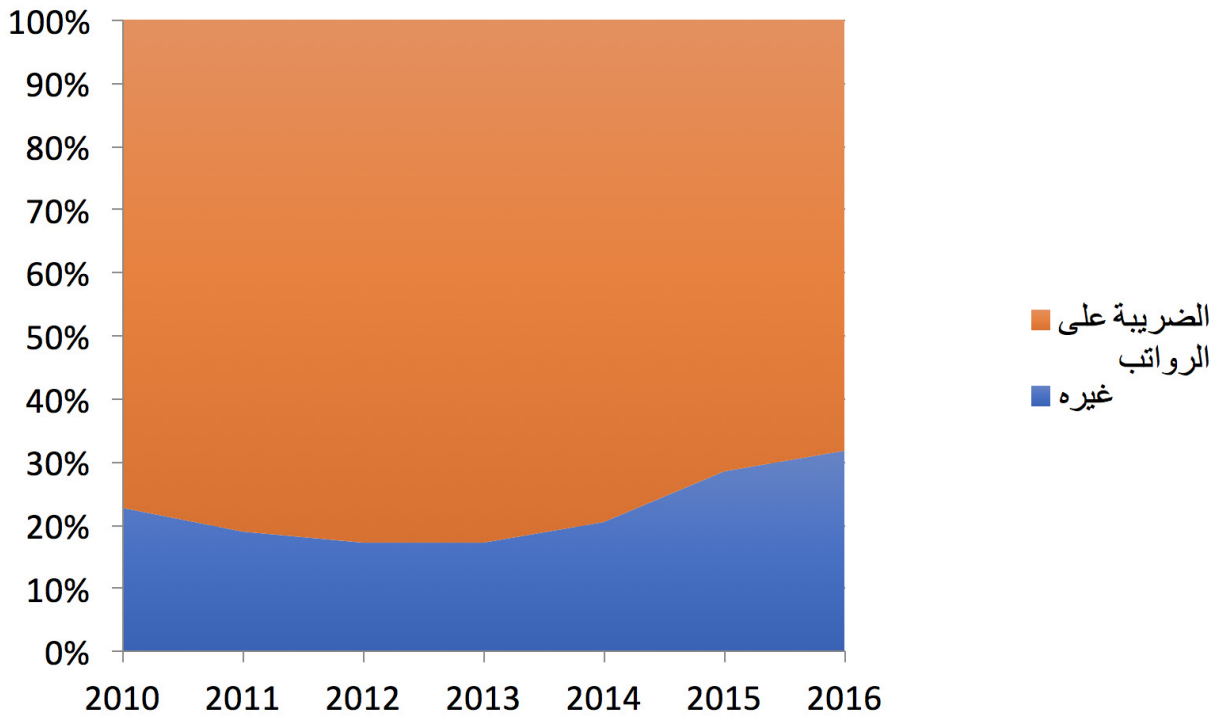

المصدر: المرصد التونسي للاقتصاد

- إن عدم المساواة هذا لا يأتي من المبادرات الضريبية وحسب بل يتأزّم ويتضخّم أكثر بسبب التهرّب الضريبي الذي يكون أحياناً بموافقة الدولة.[41]

- لقد تم إهمال الإدارة الضريبية لعقود. لذا فالوكلاء المسؤولون عن المراقبة المالية لايتعدى عددهم 1650 على الأراضي التونسية بأكملها يعانون من موارد مادية محدودة. (جهاز كمبيوتر واحد لكل ثلاثة وكلاء مجهّز ببرنامج حسابي قديم وسيارة واحدة لكل 16 وكيلاً...)

تشكّل مبادئ العدل والعدالة المالية مواد دستورية ملزمة لتطبيق أي سياسة ضريبية من قبل الحكام: تنصّ المادة 10 من دستور الجمهورية الثانية على أن «دفع الضرائب والمساهمات للمكاتب العامة وفقاً لنظام عادل ومنصف هو واجب».

كما ويضع المشرّع التونسي الحكومة أمام واجب مكافحة التزوير والتهرّب الضريبي في المادة العاشرة عينها مشيراً إلى أنه «يجب على الحكومة تضع آليات لتؤمّن جمع الضرائب ومكافحة التهرّب الضريبي والتزوير.»

40 إن أكثر من 400000 مكلّف مصنّفين عن طريق الاحتيال ببيان المعدّل الموحّد يساهمون بنسبة 0.6% فقط من واردات ضريبة الدخل الفردي. أما مساهمة المهن الحرّة فتسجّل 3% فقط بالطريقة نفسها كضريبة الدخل الفردي.

41 بالإضافة إلى بيان المعدّل الموحّد المذكور أعلاه، لقد ساهمت السياسة الضريبية في الدولة التونسية قبل الثورة وبعدها بزيادة إجراءات العفو الضريبي لصالح المتهبين من الضريبة أو المحتالين الأمر الذي زاد من حدة الشعور بعدم الانصاف بين المكلّفين النزيهين وعزّز ثقافة عدم دفع الضريبة: http://www.economie-tunisie.org/en/observatoire/analysiseconomics/amnistie-fiscale-tunisie-outil-de-reconciliation-ou-prime-fraude

يؤمّن هذا الأمر إدارة جيدة للأموال العامة وتأخذ الإجراءات اللازمة لاستخدامها وفقاً لأولويات الاقتصاد الوطني. يجب أن تعمل الحكومة وفقاً لرؤية تهدف إلى مكافحة الفساد وكل الأعمال التي تهدد السيادة الوطنية.» بدأت تونس بالإصلاح الضريبي في شهر أيار/مايو 2013 وكان يفترض أن تنتهي العملية بحلول نهاية السنة عينها. إلا أن تغيير الحكومات المتتالية قد أبطأ الإصلاح الضريبي الذي لم يترجم بعد إلى مشروع قانون. أفلت وزراء المالية المتتالون من الإجراء الأساسي عندما قرروا تدريجياً إدخال بعض التوصيات الناتجة عن الإصلاح الضريبي إلى القوانين المالية. وما يزيد هذا التأثير السلبي حدة هو عدم تطبيق بعض هذه الإجراءات التي أثّرت على المكلفين ذوي المردود الضريبي المنخفض. لقد منع انحراف هذا الإجراء حصول حوار وطني حول تعديل النظام الضريبي والذي هو ضروري لولوج المكلّفين إلى النظام الضريبي الجديد.

من الضروري أن تقدّم الحكومة اقتراحاً للإصلاح الضريبي إلى العلن يكون شاملاً قدر الإمكان.

الملحق الأول: لائحة بالمقالات الإلكترونية المتعلقة بأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة بين أيلول/سبتمبر 2015 وأيلول/سبتمبر 2016

2015-9	onu-developpement-durable-/22/09/http://www.huffpostmaghreb.com/2015 2030_n_8175082.html
2015-9	http://www.diplomatie.gov.tn/fileadmin/ODD_2_2030.pdf
2015-9	2020-est-il-aligne-sur--http://www.leaders.com.tn/article/18019-tunisie-le-plan-2016 les-objectifs-du-developpent-durable
2015-9	http://www.leaders.com.tn/article/18027-les-objectifs-de-developpement-durable-en-tunisie
2015-9	onu-affaires-etrangeres-/28/09/http://www.huffpostmaghreb.com/2015 tunisie_n_8207720.html
2015-9	habib-essid-le-gouvernement-/28/09/http://directinfo.webmanagercenter.com/2015 /tunisien-va-adopter-un-processus-de-reforme-globale
2015-12	http://www.tunisienumerique.com/nations-unies-agenda-international-de-270674/developpement-durable-post-2015
2015-12	/167304/02/12/http://www.webmanagercenter.com/actualite/economie/2015 developpement-durable-l-adhesion-de-la-tunisie-aux-odd-attirera-l-investissement-etranger
2016-5	http://www.aiodmtunisie.org.tn/?p=3878

2016-8	http://www.tap.info.tn/fr/Portail-%C3%A0-la-Une-FR-top/8107692-ahmed-hindaoui--responsable-onusien
2016-8	integrer-les-jeunes-dans-le-processus-du-/118266/http://www.lapresse.tn/06082016 developpement-durable.html
2016-8	http://www.letemps.com.tn/article/98567/les-jeunes-tunisiens-proposent-leurs-solutions
2016-4	http://www.tunisie-tribune.com/les-tic-peuvent-accelerer-la-realisation-des-objectifs-/de-developpement-durable-2
2016-4	/debat-thematique-haut-niveau-odd/25/04/http://unictunis.org.tn/2016
2016-8	journee-internationale-de-la-jeunesse-2016-/11/08/http://unictunis.org.tn/2016 /tunisie
2016-8	jeunes-tunisiens-la-richesse-nationale-dans-la-/08/08/http://www.tekiano.com/2016 /realisation-des-challenges-de-developpement-durable
2016-8	/http://www.agendas.ovh/lancement-de-linitiative-camps-des-odd
2016-8	http://www.gnet.tn/actualites-nationales/lonu-lance-les-camps-des-odd-en-tunisie-a-loccasion-du-jij/id-menu-958.html

الملحق الثاني: التغطية الإعلامية لمبادرة «أي تونس نريد»

2015-6	http://fr.allafrica.com/stories/201506140037.html
2015-6	rapport-la-tunisie-que-nous-voulons-ameliorer-/12/06/http://www.webdo.tn/2015/la-qualite-de-leducation-est-primordial-pour-la-societe-civile
2015-6	http://www.tuniscope.com/article/71549/arabe/stear/lancement-du-rapport-la-tunisie-que-nous-voulons-103422
2015-6	http://www.tuniscope.com/web-tv/5224/la-tunisie-que-nous-voulons
2015-6	88%%D8%AA%D9%/92017/12/06/http://ar.webmanagercenter.com/2015 85%D8%A7%D8%AA-%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%AF%D9%81%D9%D9 85-%8A%D9%84%D9%%D8%AA%D8%B9%D9 8A%D8%A9-%88%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%%D9 88%D8%AF%D8%A9-%%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9 /%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF
2014-8	http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?a=131927&t=124&lang=ar&temp=1
2014-6	https://www.facebook.com/photo.php?v=526594430779483

الملحق الثالث: جدول المقابلات الأساسية للمعلومات (المعيّنة والجارية)

أجريت المقابلة في 28 أيلول/سبتمبر 2016	المستشار المكلّف بمبادرة "تونس التي نريدها"	يوسف شريف
	أمين الدولة للتعاونية الدولية والتنموية	روضة جواني
	المسؤول عن الشباب والمراهقين في صندوق الأمم المتحدة للسكان	ألفة لازريغ المسؤولة عن برنامج الأولاد والمراهقين في قلب صندوق الأمم المتحدة للسكان
	المساعد المسؤول عن مجموعة عمل الشباب في صندوق الأمم المتحدة للسكان	ليلى جودان
	الاتحاد العمالي العام التونسي	كريم طرابلسي